# الاقتصاد السياسي الدولي وتفسير تنامي وتراجع القوى الكبرى

# International political economy and the interpretation of the growth and decline of the major powers

مروة خليل محمد مصطفي

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

## المقدمة

تعد نظرية الاقتصاد السياسي الدولي من أهم نظريات العلاقات الدولية ومن أكثرها حداثة. وتهتم النظرية بالعلاقة بين الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية وتأثير أحدهما على الآخر. وعلى غرار باقي نظريات العلاقات الدولية، لنظرية الاقتصاد السياسي الدولي فروضاً ومرتكزات تتوزع بين العلاقات الدولية والاقتصاد، وتُظهر العلاقة بينهما وتأثير كل منهما في الآخر. وعلى غرار نظرية جيلبين الواقعية عن صعود وانحدار القوى الكبرى، يعد الاقتصاد السياسي الدولي أحد أكثر النظريات المفسرة لواقع العلاقات الدولية من حيث تنامي وتراجع القوى الكبرى، ومنها واقع الصعود السلمي للصين. إن الصين تعد من الحالات الملائمة للجمع بين التحليل السياسي والاقتصادي، فصعود الصين لايمكن تفسيره من الجانب السياسي وحده، بل لابد أن نراكم عليه التفسير الاقتصادي الذي يثري التحليل ويضيف إليه أبعاداً قد تغيب عن التحليل السياسي منفرداً. ومن هنا يقترح البحث تحليل صعود الصين السلمي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي. وذلك من خلال استقراء عوامل وآليات هذا الصعود.

## المشكلة البحثية

تكمن المشكلة البحثية في تفسير صعود الصين السلمي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي، مع الأخذ في الاعتبار تنوع روافد هذه النظرية، ومدى توافق مرتكزاتها النظرية على السياسة الاقتصادية الدولية للصين وكيف أدى ذلك إلى اعتبارها أحد أقطاب النسق الدولي المعاصر بعدما كانت إحدى دول الهامش في مرحلة زمنية سابقة. إن هذا التحول في المركز الاقتصادي وما استتبعه من تبدل في المركز السياسي الدولي إنما يحتاج إلى نظرية تجمع بين السياسية والاقتصاد في سبيل تفسير التغير في المكانة الدولية التي حققتها الصين في السياسة الدولية المعاصرة. ومن هنا يثير هذا البحث تساؤلاً رئيسياً مفاده:

- كيف يمكن تفسير الصعود السلمي للصين من خلال نظرية الاقتصاد السياسي الدولي؟

وهذا السؤال الرئيسي يلفت النظر إلى بعض الأسئلة الفرعية وذلك على النحو التالي:

- ماهي نظرية الاقتصاد السياسي الدولي؟
- ماهي أهم المرتكزات النظرية التي تقوم عليها نظرية الاقتصاد السياسي الدولي؟
- ماهي فروض نظرية الاقتصاد السياسي الدولي؟
- كيف تفسر نظرية الاقتصاد السياسي الدولي الصعود السلمي للصين في النسق الدولي المعاصر؟

**هدف البحث**

للبحث هدفين اثنين، أما أولهما فهو التعريف بنظرية الاقتصاد السياسي الدولي، وأهم مرتكزاته النظرية . أما الهدف الثاني فيكمن في تطبيق النظرية على حالة صعود الصين ووجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي في تغير المركز الاقتصادي والسياسي الصيني عالمياً.

**منهج البحث**

فيما يتعلق بمنهج البحث، وارتباطاً بالأهداف السابق الإشارة إليها، فإنه من المناسب أولاً؛ اتباع المنهج المسحي فيما يتعلق بالهدف الأول من البحث، بمعنى محاولة الوصول إلى جُلّ ما كتب في مجال الاقتصاد السياسي الدولي في العلاقات الدولية. ثانياً؛ المنهج التحليلي الذي من شأنه تفكيك مكونات الواقع محل الدراسة بغية التعرف على أجزائه ومن ثم تحليل الصعود السلمي للصين من ثنايا نظرية الاقتصاد السياسي الدولي على اعتبارها من النظريات التي تصلح لتفسير ظواهر العلاقات الدولية لاسيما وأنها تجمع بين السياسة والاقتصاد فتُكامِل من التحليل وتُثري جوانبه.

**خطة البحث**

بناءً على ما سبق، يمكن أن تكون خطة البحث على النحو التالي:

**أولاً؛ نظرية الاقتصاد السياسي الدولي**

المبحث الأول: نشأة نظرية الاقتصاد السياسي الدولي.

المبحث الثاني: الفروض الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي.

المبحث الثالث: المرتكزات النظرية للاقتصاد السياسي الدولي.

المبحث الرابع: مراحل الاقتصاد السياسي الدولي.

**ثانياً؛ تفسير صعود الصين في الاقتصاد السياسي الدولي**

المبحث الأول: بداية صعود الصين.

المبحث الثاني: مقارنة بين الصعود الغربي والصعود الصيني.

المبحث الثالث: آليات صعود الصين.

المبحث الرابع: الصين والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

خاتمة: تجمل ما تم التوصل إليه في هذا البحث

## أولاً؛ نظرية الاقتصاد السياسي الدولي

### (١) نشأة نظرية الاقتصاد السياسي الدولي

لعبت العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في العلاقات الدولية على مدى التاريخ. لقد كانت الأهداف الاقتصادية والموارد وأدوات السياسة الخارجية على الدوام عناصر هامة في الصراعات التي قامت بين الجماعات السياسية. والتاريخ حافل بأمثلة عن دور العوامل الاقتصادية في الشؤون السياسية، إن الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية كان موجوداً على الدوام. (Cox & Campanaro, 2016, p. 19) ( Jackson & Sørensen, 2013, p. 160) فمنذ القرن الماضي وجدنا العديد من المفكرين الذين اهتموا بفهم المجتمع الإنساني قد كتبوا عن الاقتصاد السياسي، على سبيل المثال: آدم سميث، جون استيوارت ميل، كارل ماركس وفريدريك انجلز، ألكساندر هاميلتون وغيرهم، حيث ظهر جلياً ارتباط الاقتصاد بالسياسة وارتباط السياسة بالظواهر الاقتصادية. (Frieden, 2003, p. 3)

أما كمجال أكاديمي، فلم يكن لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي وجود قبل العام ١٩٧٠، نتيجة ضيق أفق المجال التقليدي للعلاقات الدولية حيث التركيز بالدرجة الأولى على الدولة والصراع والحرب. ( Steans, 2010, p. 66) فقد كان الاقتصاديون يدرسون الاقتصاد بمعزل عن السياسة كما كان باحثوالسياسة يعملون بعيداً عن الاقتصاد. بل مثل الجمع بين الاقتصاد والسياسة في مدخل واحد تحدياً للباحثين. ( Palan, 2000, p. 3) ولكن شهد مابعد العام ١٩٧٠ مصادر تداخلت فيها الدراسة. هدف بذلك الاقتصاد السياسي الدولي إلى تفسير العلاقة بين الأنساق الاقتصادية والسياسية الدولية، (Cox & Campanaro, 2016, p. 23) وذلك للأسباب التالية: (Frieden, 2003, pp. 1-4)

**السبب الأول:** عدم رضا الأوساط الأكاديمية عن الفجوة بين النماذج النظرية للسلوك السياسي والاقتصادي من جهة، والسلوك الفعلي للسياسة والاقتصاد من جهة أخرى. حيث بدت النظرية بعيدة كل البعد عن الواقع وبكلمة أخرى، بدت النظرية غير واقعية. وبذلك ظهر عدم جدوى الفصل التحليلي بين السياسة والاقتصاد.

**السبب الثاني:** تناقص الاستقرار والرفاهة في مرحلة ما بعد الحرب وتبدل الحال في أوائل سبعينيات القرن العشرين، فكانت حالة "تسييس" القضايا الاقتصادية في الوقت الذي تأثرت فيه النظم السياسية بالأمور الاقتصادية. مثل إنهاء الرئيس ريتشارد نيكسون لمعيار الذهب في ١٩٧١، والتراجع النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية، وقيام الأوبك برفع سعر البترول في ١٩٧٣، ووقوع أول كساد عالمي للدول الصناعية واليابان منذ 1930s وما استتبعه من كساد وتضخم، ومطالبة الدول النامية بالدخول في نظام اقتصادي يشمل تقسيماً أكثر عدالة للثروة العالمية. كل ذلك لايمكن تفسيره دون الجمع بين مجالي الاقتصاد والسياسة. (Cox & Campanaro, 2016, p. 23)

ومن أهم الأسماء التي طورت نظرية الاقتصاد السياسي الدولي في سبعينيات القرن العشرين: سوزان سترينج، التي اهتمت بالعلاقة بين السلطات السياسية ذات السيادة من جهة والأسواق عابرة القوميات ممن جهة أخرى، تلك العلاقة التي وصفتها سترينج أنها تعمل لصالح الأسواق. (Cox & Campanaro, 2016, p. 139) أضف إلى ذلك بعض الأسماء الهامة التي طورت النظرية مثل روبرت كوكس و روبرت جيلبين، حيث أكدا على ضرورة إعادة التفكير في كيفية دراسة مشكلات وعمليات وفاعلي العلاقات الدولية. وكانت النتيجة هي التحرك نحو دراسة الاقتصاد السياسي الدولي والسياسات الدنيا بجانب السياسات العليا. (Steans, 2010, p. 67)

وتَشكّل هذا الاهتمام في عهد من الأزمات الاقتصادية: أزمة غذاء أدت إلى ارتفاع الأسعار من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤، وأزمة البترول في ١٩٧٣ و ١٩٧٩ التي حولت القوة إلى الدول المنتجة للبترول، وأزمة الديون التي لحقت بدول أمريكا اللاتينية، كل ذلك كان مسبوقاً بانهيار نظام بريتون وودز في ١٩٧١. ونظام برتون وودز هو النظام المالي الدولي للتجارة والتنمية الذي وضعته الولايات المتحدة في ١٩٤٧ لإدارة الاقتصاد العالمي، وأنهته بنفسها في ١٩٧١. (Cox & Campanaro, 2016, p. 139)

في خضم كل هذه الاضطرابات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الذي أعقب تأثير الاقتصاد العالمي على العلاقات الدولية، ظهرت أهمية دراسة الظواهر السياسية بمصاحبة الظواهر الاقتصادية، وبذلك تطور مجال دراسة الاقتصاد السياسي الدولي كمجال وفرع مهم في دراسة العلاقات الدولية.

**تعريف الاقتصاد السياسي الدولي**

على عكس باقي نظريات العلاقات الدولية، يرى كثيرون أن الاقتصاد السياسي الدولي لا يتعدى كونه مدخلاً للتحليل الدولي الذي يركز على تأثير الاقتصاد على السياسة، وهذا ما يميز الاقتصاد السياسي الدولي عن باقي النظريات التي تنزع إلى الإعلاء من شأن التفاعلات السياسية على مثيلاتها الاقتصادية. ومن جملة نظريات العلاقات الدولية، نجد فقط النظرية الماركسية هي التي تقر بأهمية الاقتصاد السياسي الدولي من حيث "الاقتصاد أولاً". وبذلك فإن الاقتصاد السياسي الدولي هو مجال فرعي في العلاقات الدولية له مجموعته الخاصة من النظريات المتضاربة التي تحاول تفسير أثر الاقتصاد على العلاقات السياسية الدولية. (Cox & Campanaro, 2016, p. 139)

ومن المفيد عند تعريف الاقتصاد السياسي الدولي أن نأخذ في الاعتبار العوامل السياسية المؤثرة في الاقتصاد من ناحية، والعوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة من ناحية أخرى. (Conley, 2007, p. 136) ويمكن تعريف الاقتصاد على أنه "نظام للإنتاج والتوزيع واستخدام الثروة". أما السياسة فهي "مجموعة من المؤسسات والقواعد التي تحكم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية". ومن هنا يمكن تعريف الاقتصاد السياسي الدولي على أنه "دراسة التفاعل بين الاقتصاد والسياسة في العالم".(Frieden, 2003, p. 1) كما يعرف Palan الاقتصاد السياسي الدولي على أنه "مشكلات الاقتصاد الحديث في النسق السياسي المنقسم" (Goede, 2006, p. 2)

يستخدم جيلبين مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على مجموعة من القضايا التي يدرسها عن طريق مزيج "انتقائي" من الأساليب التحليلية والنظرية. وذلك عن طريق البحث في الكيفية التي تؤثر بها الدولة وعملياتها السياسية على الإنتاج وعلى توزيع الثروة وبالتحديد كيفية تأثير القرارت السياسية والمصالح السياسية على الاقتصاد وحسابات التكلفة والمنفعة. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 25)

ويعرف البعض الآخر الاقتصاد السياسي على أنه يشير إلى "دراسة الأسس السياسية للأنشطة الاقتصادية" حيث تؤثر السياسات الحكومية في أنشطة السوق. في حين يرى آخرون أن أساس الأنشطة السياسية يكمن في الاقتصاد، حيث تتحكم القوى الاقتصادية في السياسات الحكومية. ووجهتي النظر هاتين متكاملتين، حيث أن السياسات والأسواق في حالة دائمة من التفاعل المتبادل. (Frieden, 2003, p. 1) هذا الاختلاف في تعريف الاقتصاد السياسي الدولي يثير التساؤل التالي: من له الأولوية؟ السياسة أم الاقتصاد؟

**الدولة أم السوق؟**

إن العلاقة التاريخية بين الدولة والسوق هي موضوع جدل حاد بين العلماء؛ هل نما كل منهما بشكل مستقل عن الآخر؟ هل أدى السوق إلى إنشاء الدولة أم أن الدولة هي التي أنشأت السوق؟ في النهاية، فإن لكل منهما وجوداً مستقلاً ولكل منهما المنطق الخاص به، وهما يتمتعان بعلاقة تبادلية قوية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 27)

يرى جيلبين أن وجود كل من "الدولة" و"السوق" في العالم الحديث وتفاعلهما المشترك يؤدي إلى إيجاد "الاقتصاد السياسي". فالدولة هي تجسيد للسياسة والسوق هو تجسيد للاقتصاد. وبالرغم من أنهما عنصران متمايزان عن بعضهما في العالم الحديث إلا أنه لا يمكن فصلهما عن بعضهما فصلاً تاماً. فالدولة تؤثر تأثيراً بالغاً في نتائج فعاليات السوق وذلك من خلال تحديد طبيعة وتوزيع حقوق الملكية وكذا القواعد التي تحكم السلوك الاقتصادي. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 26) بل إن جيلبين قد عرف الاقتصاد السياسي سابقاً على أنه "العلاقة المتبادلة والديناميكية بين السعي وراء الثروة والسعي وراء القوة" ولهذا التعريف وجاهته، فمما لا شك فيه أن الأسواق هي وسيلة لبلوغ القوة وممارستها وأن الدولة يمكن أن تكون وسيلة، بل إنها قد استُخدمت فعلاً للحصول على الثروة. فالدولة والسوق يتفاعلان للتأثير في توزيع القوة والثروة في العلاقات الدولية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 28)

ويؤكد جيلبين أن مفهوم السوق يختلف عن مفهوم الرأسمالية. فجوهر السوق هو الدور المركزي للأسعار النسبية في قرارت تخصيص الموارد، في حين نجد أن جوهر الرأسمالية هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ووجود العمالة الحرة. ومع أن العلاقة وثيقة بين نظام تبادل السوق ونمط الإنتاج الرأسمالي، إلا أن هذه المفاهيم تختلف عن بعضها البعض فهي ليست متساوية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 34)

وقد كان جان بيتشلر هو أول من قال أن وجود نسق دولي تعددي كان ضرورياً لنشأة اقتصاد السوق العالمي (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 112) ويُطور والرشتين الفكرة ليحدد معالم ظهور النظام العالمي الحديث، ويقول أن النسق الدولي قديماً كان يتكون من امبراطوريات عالمية، وبدأت البيروقراطيات آنذاك في امتصاص الفائض الاقتصادي لرأس المال، ولم يتمكن السوق من الإفلات من السيطرة السياسية ولم تتمكن التجارة والرأسمالية من إنتاج الثروة وتغيير المجتمع. ثم جاء إحلال نظام الدولة الحديثة – محل الامبراطوريات السابقة – بنظم اقتصادية وسياسية مختلفة سمحت لقوى السوق بالإفلات من السيطرة السياسية. وبذلك أصبحت الأسواق حرة في التطور والتحول إلى الاقتصاد العالمي وفقاً لمنطقها الخاص بها. (وولرستين, ٢٠١٥, p. 51)

**هل تؤثر السياسة على الاقتصاد أم يؤثر الاقتصاد على السياسة؟**

يثور التساؤل حول العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وحول تأثير أحدهما على الآخر، بل وأيهما له اليد الطولى أو التأثير الأكبر؟ وللإجابة على هذا التساؤل نلاحظ وجود تيارين اثنين، على النحو التالي:

من ناحية، نجد أن معظم الأسواق محكومة بقوانين أساسية تعمل بشكل مستقل نسبياً عن إرادة الشركات والأفراد. فالتاجر لا يمكنه رفع سعر سلعة ما عن السوق لأنه في النهاية سيضطر إلى العودة إلى السعر الذي "يحدده السوق". وهذا ما يسميه الاقتصاد الجزئي "توازن السوق" وهو السعر الذي يتساوى فيه عرض السلعة مع الطلب عليها. وهذا يوضح استقلالية وتأثير السوق على السياسة. (Frieden, 2003, p. 1)

أما من ناحية أخرى، فنجد أن نجاح دولة – أو عدة دول كما في حالة OPEC في عامي ١٩٧٤ وَ ١٩٧٩ – في العمل سوياً لرفع أو خفض سعر سلعة ما يوحي بأن الحكومات قد تتصرف لتغيير أو تبديل أنماط الاستهلاك والعرض والطلب والأسعار وتُحدث بذلك كل التغيرات الاقتصادية المطلوبة. أضف إلى ذلك دور كل من جماعات الضغط السياسية والسياسيين والبيروقراطية الحكومية وقدرتهم وتأثيرهم على المخرجات الاقتصادية وبنفس القدر الذي تؤثر به قوانين السوق. (Frieden, 2003, p. 1) هذا يعني أن هناك واقع يتمثل في تأثير السياسة على اتجاهات الاقتصاد، الأمر الذي قد لا يقبله أو لا يستوعبه الاقتصاديون.

أضف إلى ذلك الرأي الذي تقدمه Susan Strange القاضي بأن السياسات الاقتصادية إنما تهدف بالأساس إلى تحقيق الأمن. ومثال ذلك قبول الكونجرس لخطة مارشال للإنعاش الاقتصادي على اعتبار أن من شأن برنامج التعافي الأوروبي أن يحمي أمن الولايات المتحدة من العواقب الاجتماعية والسياسية للآداء الاقتصادي السئ، ومن ثم من خطر وقوع دول مثل فرنسا وإيطاليا في براثن الشيوعية. وبالتالي كان الأمر بمثابة أمن قومي وسياسة دفاع أكثر من كونه أمراً يرتبط بمصالح الصناعة والشركات الأمريكية، باختصار يقول هذا الرأي أن الأمن يأتي أولاً. (Strange, 2010, p. 242)

**نشأة الاقتصاد السياسي الدولي وحتى ١٩٤٥:**

نشأ الاقتصاد السياسي الدولي كمجال أكاديمي في العام ١٩٧١ عندما أنشأت سوزان سترينج، ومن خلال الجمعية الملكية للشؤون الدولية ما سُمي: مجموعة الاقتصاد السياسي الدولي International Political Economy Group (IPEG) التي اهتمت بمعدلات التبادل الدولي وغيرها من الموضوعات. أعقب ذلك حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي أظهرت كيف تم توظيف البترول كسلاح سياسي. ثم تحولت IPEG إلى مجموعة بحثية **نقدية** بالأساس في British International Studies Association (BISA) تحت ما عرف

**بالمدرسة الانجليزية** في الاقتصاد السياسي الدولي. وفي المقابل على الجانب الآخر من الأطلنطي تأسس قطاع الاقتصاد السياسي الدولي في North American International Studies Association (ISA) فيما عرف **بالمدرسة الأمريكية** في الاقتصاد السياسي الدولي.(Murphy & Nelson, 2001, p. 394) (Nelson, 2001, p. 393) (Palan, 2000, pp. 15,16)

ويمكن تلخيص التاريخ الطويل للاقتصاد السياسي الدولي على النحو التالي: ( Cox & Campanaro, 2016, pp. 140-141)

١- كانت التجارة أحد مظاهر التفاعل الدولي قديماً وحتى قبل تطور الدول القومية، وظل تبادل السلع جزء هام من التفاعل الإنساني.

٢- بدأ إحلال العملة "مضمونة القيمة" محل نظام المقايضة، الأمر الذي سهل عملية تبادل السلع، وربط النظم السياسية ببعضها البعض بصورة جعلت المجتمعات السياسية أكثر تطوراً.

٣- مع تطور القوة البحرية الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان من الممكن نقل كمية كبيرة من السلع بتكلفة قليلة نسبياً، ولكن نقل كل من التوابل والقهوة والحرير والسلع الآسيوية الأخرى كان يكلف الدول الأوروبية الكثير من الذهب والفضة، لأنهما كانا الصور المقبولة لدى الشركاء الآسيويين.

٤- أدى ذلك بالدول الأوروبية إلى فرض صورة مختلفة من التجارة وهي ما عرف بالماركنتيلية: وهو نظام اقتصادي يفرض قيوداً على صارمة على التجارة بما فيها الحصص والتعريفات على الصادرات والواردات من المعادن النفيسة.

٥- هذا النظام الاقتصادي تكامل مع متطلبات التوسع الاستعماري في الخارج، حيث تطلب الدولة (الأم) الموارد الرخيصة مثل السكر والتوابل والقطن والقهوة من مستعمراتها. والتجارة مع المستعمرات الخاصة بالدولة الأم يعني عدم الحاجة إلى التضحية بالمعادن النفيسة (الذهب) لصالح القوى الأخرى، الأمر الذي يزيد من رأس مال الدولة في اقتصادها الداخلي. وبنهاية القرن الثامن عشر، ضاق تجار وصناع وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيون ذرعاً من قيود الماركنتيلية التي قللت من أرباحهم.

٦- في العام ١٧٧٦ نشر آدم سميث كتابه الشهير : "ثروة الأمم"، وعرّف الثروة على أنها عمالة الدولة وإنتاجها وليس عرضها من الذهب والفضة. وأكد سميث أن سياسات الحماية الماركنتيلية تضر بثروة الدولة، كما نادى سميث بتقليل القيود على التجارة وعلى فكرة اليد الخفية وكذلك فكرة الميزة التنافسية. وعلى عكس ما هو شائع، لم ينادِ سميث بانسحاب الدولة الكامل من الاقتصاد، فالدولة تضمن العدالة وعدم حدوث احتكارات في السوق.

٧- ومنذ ذلك الحين، ظهر الصراع بين أنصار سياسات الحماية الماركنتيلية من جهة وَ أنصار تحريرالتجارة من جهة أخرى. واتجهت كل الدول الصناعية تقريباً إلى التوسع الإمبريالي لضمان الإمداد بالمواد الخام من جهة وفتح أسواق جديدة من جهة أخرى.

٨- وبحلول ١٨٧٠، تزايد الإنتاج الصناعي العالمي إلى الحد الذي بدأ فيه الطلب يتزايد إلى حد كبير، الأمر الذي استدعى العودة إلى سياسات الحماية وفق المصالح الإمبريالية والتي لا تمنح شروطاً أفضل للسلع المستوردة من الدول الأخرى. وفي القرن العشرين استخدمت بريطانيا سياسات الحماية حول أسواقها.

٩- كانت الحرب العالمية الأولى مرآةً للاقتصاد العالمي كما كانت مرآةً للنسق السياسي الدولي، فكسرت هذه الحرب اقتصاد الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية المجرية والألمانية والروسية، وتركت كل الدول الأوروبية مدينة للولايات المتحدة الأمريكية، وأُجبرت الدول المهزومة على دفع مبالغ طائلة للدول المنتصرة. أدى ذلك إلى ضرر اقتصادي كبير وعدم قدرة على التعافي مما جعلهم عرضة للأحزاب السياسية اليسارية المتطرفة كالشيوعية، أو اليمينية المتطرفة كالفاشية.

١٠- ثم شهد سقوط الأسعار في الـ Wall Street في العام ١٩٢٩ كساداً كبيراً أدى إلى اتباع سياسات الحماية في صورة beggar-thy-neighbour[1] (Steans, 2010, p. 67)، والتي فُعلت تحت اسم السياسات "القومية"، الأمر الذي انتهى بالعالم إلى الحرب العالمية الثانية. (Brown, 2006, p. 8)

**(٢) الفروض الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي:**

تميل قوى السوق إلى تخطي الحدود القومية لتفادي السيطرة السياسية. أما الدولة فتميل إلى التقييد والتوجيه لجعل الفوائد الاقتصادية خادمة لمصالح الدولة والمجموعات القوية داخلها. وبذلك فإن منطق السوق هو تحديد الفائدة الاقتصادية حيث تميل إلى تعظيم الإنتاج والربح، في حين يكمن منطق الدولة في السيطرة على عملية النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 28) ويمكن استخلاص الفروض الأساسية للاقتصاد السياسي الدولية على النحو التالي:

[1] Beggar-thy-neighbourهي سياسة اقتصادية تتجه فيها الدولة إلى حل مشاكلها الاقتصادية الداخلية على حساب اقتصاد الدول الأخرى، أشار لها آدم سميث. وهي سياسة تعمل فيها الدولة على حل مشكلة الركود والبطالة من خلال نقل الطلب الفعال في مصلحة السلع المحلية وليس المستوردة، وذلك من خلال فرض تعريفات جمركية نظام الحصص على الواردات.

**١- هناك علاقة تفاعلية بين العديد من القوى المختلفة.**

لابد من فهم العلاقة التفاعلية بين القوى المختلفة، هذه القوى المختلفة يمكن تحليلها من خلال بعدين اثنين: (Frieden, 2003, pp. 5-7)

**البعد الأول:** يهتم بالاختلافات بين العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، حيث يؤكد بعض المحللين أن درجة التعقيد التي يتسم بها العالم المعاصر تساوي بين أهمية القوى الاقتصادية المحلية والدولية، في حين يختلف البعض الآخر في رؤيتهم لزيادة أهمية العوامل المحلية على الاعتبارات العالمية، في الوقت الذي يرى فيه فريق ثالث زيادة أهمية العوامل العالمية وأن لها اليد الطولى على الاعتبارات المحلية. والأمر هنا شبيه بمسألة الفاعل – البنية في العلاقات الدولية. (خليل, ٢٠٢٢) ولاشك أن الفصل بين ماهو محلي وما هو دولي يعد أساساً لكثير من الجدل في الاقتصاد السياسي الدولي. (Frieden, 2003, p. 5) أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الدولي ماهو إلا اقتصاديات قومية تتفاعل فيما بينها، فنظريات الاقتصاد السياسي الدولي تشترك – مع استثناء بعض الاتجاهات الماركسية – في أن الدولة هي محرك الاقتصاد القومي، وأن النشاط الاقتصادي الدولي يدور بين تلك الاقتصاديات القومية وأن التجارة الدولية ماهي إلا نشاط مشترك بين الشركات القومية. أدى ذلك إلى تزايد أهمية الشركات العابرة للقارات MNCs . ويرى البعض أن عبارة "عابرة للقارات" هي مصطلح مضلل لأن معظم هذه الشركات لها جنسية معينة في ملكيتها وإدارتها. (Brown & Ainley, 2005, p. 156)

**البعد الثاني:** يهتم بالعلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية، أي الأهمية النسبية للسياسيين والمؤسسات السياسية من ناحية، والفاعلين الاجتماعيين من ناحية أخرى. ويعد التفاعل بين الدولة والمجتمع بمثابة تقسيم آخر أو نوع آخر من الفصل في مجال الاقتصاد السياسي الدولي. ويهتم هذا البعد بالأهمية النسبية لنشاط الحكومة المستقلة والمؤسسات في مقابل تنوع الضغوط الاجتماعية على عملية صنع السياسة.

**٢- للاقتصاد السياسي الدولي وجهين، أحدهما اقتصادي والآخر سياسي.**

يتمثل الوجه الاقتصادي في تحرك الدول بين اتجاهين، أحدهما الانفتاح الاقتصادي والآخر هو الحماية الاقتصادية. وتتراوح بنى الاقتصاد الدولي بين الحماية الكاملة "الانغلاق الاقتصادي" والقيود على التجارة إلى الانفتاح الكامل أي حالة عدم وجود قيود على التجارة. ومنذ بداية القرن التاسع عشر حدث لهذه البنية الاقتصادية الدولية عدة تغيرات. (Krasner, 2003, p. 20) وارتباطاً بالسياسة، يمكن تتبع نشأة الدولة الحديثة من خلال التطورات الاقتصادية لبدايات الفترة الحديثة التي حكمتها الأفكار

الماركنتيلية حتى ظهور الاقتصاديات الرأسمالية في أواخر القرن الثامن عشر. ( Frieden, 2003, p. 70)

أما الوجه السياسي فيتمثل في دراسة نظرية الاقتصاد السياسي الدولي للتاريخ السياسي كدالة في التفاعلات الاقتصادية، يشمل ذلك الجدل الدائر بين داعمي فكرة التجارة الحرة من جهة والداعمين لفكرة الحماية من جهة أخرى. (Cox & Campanaro, 2016, p. 138) ومن هنا تتمكن النظرية من تفسير قيام الحروب العالمية من وجهة نظر اقتصادية.

**٣- للاقتصاد السياسي الدولي بدائل ثلاثة:**

يقسم الاقتصاد السياسي الدولي إلى ثلاثة نماذج أو منظورات، تأخذ بها الدول على اعتبارها سياسات تجارية، وهي: (أ) الليبرالية ، (ب) الماركسية، (جـ) الواقعية أو "الماركنتيلية". وتطور أول نموذجان إلى الليبرالية والبنيوية، أما النموذج الثالث فتطور إلى ما يمكن تسميته بالقومية الاقتصادية. والأخيرة قد شكلت الكثير من سياسات الدول في أواخر ١٨٠٠ وأوائل ١٩٠٠ وخلال الحرب العالمية الثانية. (Steans, 2010, p. 67)

أ- **الليبرالية:** يؤكد الليبراليون على أن كلاً من السوق والسياسات هي بمثابة "بيئات" حيث يمكن للكل الاستفادة من عمليات التبادل والمعاملات مع الآخرين. وإذا لم يكن هناك عائق أمام التجارة بين الدول فإن الكل سيحصل على أعظم منفعة ممكنة. ويؤمن الليبراليون النيوكلاسيك بأولوية السوق كآلية لتوزيع الموارد، وبأن الدور الاقتصادي للدولة لابد أن يكون محدوداً. أضف إلى ذلك أن الدولة من وجهة نظرهم تلعب دوراً هاماً في تقديم السلع العامة وتوفير الظروف المناسبة للأسواق الحرة التنافسية وكذلك الدفاع وحماية حقوق الملكية، ومنع احتكار السوق، باختصار فإن دور الدولة هو توفير الأسس المناسبة للسوق. (Brown, 2006, p. 4) ( Frieden, 2003, p. 10)

كما تفترض الليبرالية نشأة السوق التلقائية من أجل تلبية احتياجات الإنسان، وتفترض أنه ما أن يصبح السوق فاعلاً فإنه يعمل وفق منطقه الداخلي الخاص أي أن الأسواق تنشأ بشكل طبيعي دون الحاجة إلى المركزية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 47)

أما على المستوى الخارجي، يُثبت بعض البنيويين أن النظام الليبرالي لا هو بالمهيمن ولا هو بالمستقر،(Peterson, 2006, p. 120) في حين يؤكد الليبراليون على أن الفاعلين –دولاً وشركات وأفراداً – ينزعون إلى الخيار الرشيد العقلاني لتعظيم منافعهم، وعلى أهمية تناغم مصالح الدول، وأن انتقال السلع والخدمات بحرية بين الدول يعظم من المنافع المشتركة، وأن التجارة الحرة

العالمية ستقلل من الأسباب الاقتصادية لوقوع الحرب بين الدول. (خليل, ٢٠٢٢) ( Balaam & Dillman, 2014, p. 39) كما يؤمن الليبراليون بأن الدول لابد أن تدير الاقتصاد الدولي على نفس النحو الذي تدير به الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء نظم وقواعد تضمن عدم تضرر دولة أو جماعة محلية من التنافس الدولي غير العادل. (Frieden, 2003, p. 10)

ب-**الماركسية:** تضع الماركسية المشكلة الاقتصادية "إنتاج وتوزيع الثروة المادية" في مكانها من الحياة السياسية، وتشدد الماركسية على طبيعة وهيكل تقسيم العمل على المستويين المحلي والدولي حيث ينطوي كل تقسيم لليد العاملة على تبعية وبالتالي علاقة سياسية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 73) وترفض الماركسية فكرة أن التبادل بين الأفراد يعظم منفعة وثروة المجتمع ككل، واعتبرت الرأسمالية بمثابة النظام الصراعي الذي يؤذن بحتمية حلول الشيوعية. كما أن الطبقات هي الفاعل الرئيسي في الاقتصاد السياسي وتتمثل في المُلاّك والعمال، وأن الطبقات تعمل لتحقيق مصالحها الاقتصادية. أضف إلى ذلك أن الرأسمالية تنزع إلى إحداث الأزمات الاقتصادية الدورية المتكررة الأمر الذي يؤدي إلى إحباط العمال وزيادة عدد المتبطلين، وبذلك فإن أساس الاقتصاد الرأسمالي يكمن في حرمان العمال من فوائد رأس المال ومن الاستفادة من عملهم، ( Frieden, 2003, p. 11) (Heydebrand, 2001) وأن الدولة هي بمثابة الآداة في يد الطبقة الاقتصادية المسيطرة، وبذلك فإن الاقتصاد هو الذي يحرك السياسة. (جيلبين, ٢٠٠٤, pp. 64,45) ( Daly, 2006, p. 179)

ومن ثم أكمل لينين عمل ماركس وطوره إلى مرحلة الاقتصاد السياسي الدولي وفسر ظاهرتي الإمبريالية والحرب. أما اليوم فيتركز اهتمام الماركسية على أمرين اثنين: **الأول**؛ مصير العمال في عالم من الرأسمالية الدولية المتزايدة، ونمو الشركات عابرة القوميات وظهور الأسواق المالية المتكاملة عالمياً الأمر الذي يضعف من القوة الاقتصادية والسياسية للعمال وبالتالي القدرة التفاوضية، فإذا طالب عمال دولة ما بأجور أعلى أو تأمين صحي فإن الرأسمالية متعددة الجنسية ستتمكن وبكل بساطة من نقل الإنتاج إلى دولة أخرى حيث العمال أقل تذمراً. **الثاني**؛ يهتم الماركسيون بالفقر والتخلف المستمر لدول العالم الثالث. ويؤكد البعض أن التنمية "محظورة" على دول العالم الثالث بسبب الطبقات الحاكمة التي تحقق مصالحها على حساب التقدم الاقتصادي القومي. أما الآخرون والمعروفون باسم منظروالتبعية فإنهم يوسعون من تحليل الطبقة إلى مستوى الاقتصاد الدولي. ووفقاً لهؤلاء فإن النسق العالمي يقسم إلى منطقة غنية ويطلق عليها منطقة القلب

أو العالم الأول، ومنطقة أخرى تتصف بالفقر ويطلق عليها منطقة الهامش أو العالم الثالث. (Neufeld, 1995, p. 48) (Frieden, 2003, p. 11) على نحو ما سيرد بالتفصيل لاحقاً.

ج- **القومية أو الماركنتيلية:** شهدت القومية الاقتصادية الكثير من التحولات والمسميات، والفكرة الرئيسية تكمن في أن الأنشطة الاقتصادية ينبغي أن تخضع لهدف بناء الدولة وأن تحقق مصالح الدولة. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 51) وعُرفت القومية الاقتصادية بالعديد من الأسماء مثل الاقتصاد الموجه والحماية الاقتصادية والماركنتيلية، ومن أشهرهم: جين بابتيست كولبيرت وَ فريدريك ليست. (Jackson & Sorensen, 2013, p. 164) ويؤمن القوميون بمبادئ الواقعيين بأن الدولة تستهدف تحقيق القوة وهي تشكل الاقتصاد في سبيل تحقيق القوة، أضف إلى ذلك أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في الاقتصاد السياسي الدولي، وأن النسق الدولي فوضوي ومكون من دول ذات سيادة، ولاسلطة عليا فوق الدول فالأخيرة هي المتحكم الرئيسي في سلوكها، وأنها فاعل رشيد تعمل وفق حسابات المكسب والخسارة وتختار البديل الذي يعظم المصلحة. باختصار هم يركزون على أولوية الدولة.

ويأتي التصنيع في مقدمة أهداف القوميين للأسباب التالية: (١) للصناعة آثار خارجية إيجابية تؤدي إلى تطور شامل. (٢) يربط القوميون الصناعة بالاكتفاء الذاتي اقتصادياً والاستقلال سياسياً. (٣) تحظى الصناعة بالتقدير لأنها تحتل موقعاً مركزياً في الأمن القومي للعالم الحديث كما أنها أساس القوة العسكرية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 54)

ويؤكد البعض في إطار ذلك على أن الدولة محاصرة من قِبل القوى عبر القومية، تلك القوى التي لم تصنعها الدول ذات السيادة، بل من قِبل الفاعلين من غير الدول. ولا يُنظر إلى الاعتماد المتبادل على أنه انعكاس لسياسات الدولة أو خياراتها، ولكنه نتيجة عناصر بعيدة عن سيطرة أية دولة أو نسق من الدول. (Krasner, 2003, p. 19)

ويعتبر التركيز على مفهوم القوة هو مايمنحهم المدخل المتميز في الاقتصاد السياسي الدولي، وهم يرون أن الاقتصاد تابع للسياسة، وعليه يرون أن الدولة يمكن أن تضحي بالمكاسب الاقتصادية في سبيل القوة العسكرية أو الديبلوماسية بهدف إضعاف المنافسين. هذا يعني أنهم قد يشجعون حماية التجارة على ما يعنيه ذلك من تقليص دخل الدولة بسبب القيود على السوق، في سبيل القوة القومية السياسية للدولة. (Frieden, 2003, p. 12)

والمبدأ الأساسي لهذه المدرسة الفكرية أن القوة الاقتصادية هي مفتاح أو وسيلة زيادة القوة العسكرية والسياسية للدولة، وهي تؤدي إلى ما يسمى **الماركنتيلية:** والماركنتيلية هي سياسة اقتصادية

وضعتها الدول للتحكم في السلع المُصدرة والمستوردة بل والخدمات ورأس المال. (Lake, 2003, p. 128) ومضمون الماركنتيلية يعني أن الدول لابد أن تزيد من قوتها الاقتصادية من خلال حماية الصناعات المحلية وزيادة الصادرات وتقليل الواردات. هذا النوع من السياسات أطلق عليه الليبراليون مصطلح beggar-thy-neighbours (وهي السياسة التي تتجه فيها الدولة إلى حل مشاكلها الاقتصادية بوسائل تزيد من المشاكل الاقتصادية للدول الأخرى) ورأوا أن هذه السياسة كانت السبب في وقوع الحرب العالمية الثانية. (Steans, 2010, p. 67)

تفترض **الماركنتيلية** أن الثروة وسيلة أساسية للقوة سواء من أجل تحقيق الأمن أو من أجل العدوان، وهدف الماركنتيلية ليس زيادة الثروة العالمية ولكن زيادة قوة الدولة الاقتصادية، وهي بذلك تفترض وتؤيد تفوق السياسة على الاقتصاد، (جيلبين, ٢٠٠٤, pp. 45,52) وهذا يتحقق من خلال تنظيم التجارة وتقليل الواردات، والتنسيق بين الحياة الاقتصادية واحتياجات الدولة. وجدير بالذكر أن النموذج الماركنتيلي كان الصورة السائدة لتنظيم الاقتصاد في معظم أنحاء العالم حتى النصف الثاني من القرن العشرين، عندما بدأ يتراجع لصالح الليبرالية والتجارة العالمية. ولاتزال الماركنتيلية تلعب دوراً في كثير من القرارات الاقتصادية العالمية، فعندما تحاول الدولة حماية الصناعة المحلية من خلال زيادة التعريفات لجعل السلع المستوردة مرتفعة السعر؛ فإنها بذلك تتبع سياسات ماركنتيلية. وعندما تُسخر دولة ما قوتها لدعم أحد شركاتها عبر البحار، فإنها بذلك تتبع الماركنتيلية. وهذا كله يوضح عدم اكتمال سطوة الليبرالية على الماركنتيلية. (Cox & Campanaro, 2016, p. 145)

وتتبنى الواقعية "نظرية قوة الدولة" في الاقتصاد السياسي الدولي، وهي نظرية تسعى لفهم التغيرات في بنية النظام الاقتصادي الدولي من خلال افتراض أن بنية التجارة الدولية إنما تتحدد من خلال مصالح الدول وقوتها حيث الدول تتصرف لتعظيم مصالحها القومية. والخطوة الأساسية في هذا الرأي هي من خلال الربط بين أربعة مصالح أساسية للدولة وهي: الدخل القومي الكلي والاستقرار الاجتماعي والقوة السياسية والنمو الاقتصادي من جهة، ودرجة الانفتاح في حركة السلع من جهة أخرى. وتعتمد العلاقة بين هذه المصالح الأربعة والانفتاح على إمكانات القوة الاقتصادية للدولة، وتعمل إمكانات القوة الاقتصادية وفق الحجم النسبي ومستوى النمو الاقتصادي للدولة. أما الخطوة الثانية فهي ربط التوزيعات المختلفة لإمكانات القوة، مثل التعددية القطبية والهيمنة بِـ "بنى التجارة الدولية المختلفة". (Krasner, 2003, p. 20) وفي حين يرى البعض أن التوزيع الهيمني

لإمكانات القوة الاقتصادية سوف يظهر بنية تجارية منفتحة، ينادي البعض الآخر بسياسات الحماية أمام حرية التجارة الدولية.

لقد تغيرت البنية الدولية للتجارة العالمية بشكل متقطع وغير منتظم – وعلى نحو ما سيرد لاحقاً – ولم تتناغم مع إعادة توزيع إمكانات قوة الدولة. فقوة الدولة وسياساتها هي ما تخلق نظاماً اقتصادياً، وإلا فإن فوضوية لوك وحالة الطبيعة هي التي ستسود. إن وجود التنوع في الفاعلين من غير الدول من عابري القوميات ومتعددي الجنسيات يمكن فهمها فقط في سياق البنية الأكبرالتي ترتكز إلى قوة الدولة ومصالحها، وربما مع وجود قيود من قبل القوى المجتمعية داخل الدولة. (Krasner, 2003, p. 36) وهناك العديد من الأمثلة التي توضح كيف أثرت المصالح الاقتصادية لجماعات معينة، فكانت بمثابة اللاعب الرئيسي في تمرير بعض القوانين المؤثرة وعن طرق الضغط على الحكومات، حيث اتسمت هذه القوانين بكونها حمائية أو تقييدية للتجارة الدولية. (Eichengreen, 2003, p. 37) باختصار فإن المؤسسات السياسية والاقتصادية هي ما تحدد صورة الآداء الاقتصادي. (كلارك, ٢٠٠٩, p. 283)

نخلص إلى أنه في حين يركز الليبراليون على الأفراد على اعتبارهم وحدات التحليل، نجد أن الماركسيين يؤكدون على أن الطبقات هي ما تشكل وحدة التحليل ومركز الاهتمام، أما الواقعية فتركز على الدولة القومية. وهذا التقسيم الثلاثي للاقتصاد السياسي الدولي مفيد من عدة أوجه لأنه يركز الضوء على التقييمات المختلفة لأهمية "الكفاءة الاقتصادية والصراع الطبقي والاعتبارات الجيوستراتيجية". والخطوط الفاصلة بين كل نظرية واضحة وسهلة. (Frieden, 2003, p. 13)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتفق بعض الماركسيين مع الواقعيين على الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية؛ في حين يؤكد الليبراليون على الطبيعة التعاونية والمصالح الاقتصادية المشتركة.

**(٣) المرتكزات النظرية للاقتصاد السياسي الدولي:**

للاقتصاد السياسي الدولي مرتكزات نظرية، فلقد حاول محللوالعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية وضع النظريات التي من شأنها تفسير طبيعة العلاقات الاقتصادية وبالتالي السياسية بين دول العالم وكانت النتيجة مجموعة من النظريات مثل النظرية البنيوية ونظرية التبعية وتحليل الأنساق الدولية. وتشترك هذه النظريات جميعها في أن الشمال والجنوب هم في علاقة بنيوية حيث أن كلاً من المنطقتين هو جزء من بنية تحدد أنماط العلاقات الاقتصادية والسياسية القائمة. فالبعض يؤكد على أن سبب فقر العالم الثالث هو عدم عدالة النظام

الاقتصادي العالمي، في حين يلقي البعض الآخر اللوم على السياسات الداخلية أو المحلية والاقتصاد المحلي في الدول النامية. (Frieden, 2003, p. 5) وفيما يلي تفصيل لتلك المرتكزات النظرية:

١- **النظرية البنيوية:** وهي نظرية في العلاقات الدولية تنزع إلى تفسير العلاقات الدولية من منظور اقتصادي، وتهتم بوصف البنى التحتية للمجتمع والتي تؤثر على سياسات التنمية. (Green, 2018, p. 1) وهي أحد روافد الماركسية الجديدة (Palan, 2000, p. 6) وتميل البنيوية إلى دول الجنوب، بمعنى أنها – كنظرية – ظهرت في الجنوب الفقير اقتصادياً لتحليل مشكلاته وتبرير مصالحه، وبالتالي المساهمة في حل هذه المشكلات وخدمة هذه المصالح. والمظهر الأساسي في تطورالفكر البنيوي يرجع إلى الاقتصادي الأرجنتيني بول بريبيش[٢] Paul Prebisch والذي وضح للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة في الخمسينيات أن "الإمبريالية لن تقدم رأسمالية صناعية لدول الجنوب" وأن احتكار الرأسمالية لم يؤدِ دوراً تطويرياً للدول الفقيرة. أضف إلى ذلك أن بريبيش حدد وعرف الآلية التي تحرص بها دول القلب الرأسمالية على الإبقاء على تراجع دول الهامش وذلك من خلال تخصص "التجارة الحرة" التي نشأت في الاقتصاد العالمي. تضمن هذا النمط تخصص الجنوب في إنتاج السلع الأولية "الطعام والمواد الخام" والتي يتم تبادلها مقابل البضائع المصنعة لدى الشمال. باختصار يرى بريبيش أن النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي يميل لمصلحة دول الشمال وأن التجارة الحرة مجحفة بمصالح دول الجنوب، وبكلمة أخرى فإن نظام التجارة العالمي يعمل على نقل الموارد من الفقير إلى الغني، من الجنوب إلى الشمال، ولا مجال لأن يعمل هذا النظام لمصلحة دول الجنوب. ( Brown & Ainley, 2005, p. 152) ولا مجال للشك في أن ذلك كله يعتبر تحد للفروض الجوهرية لليبرالية.

٢- **نظرية الأنساق العالمية:** وهي ما اشتهر بها Immanuel Wallerstein ، الذي دار عمله حول الأنساق العالمية الحديثة، حيث وضع في اعتباره نشأة وتطور الأنساق منذ القرن السادس عشر. وتكمن القوة التحليلية لدراساته في طريقة الجمع بين الأبعاد السياسية والأبعاد الاقتصادية على عكس المعتاد في العلاقات الدولية والاقتصاد الليبرالي. (Brown & Ainley, 2005, p. 154) وظهرت هذه النظرية في سبعينيات القرن العشرين ناقدةً لنظرية الحداثة ومؤكدة على أن النسق العالمي هو نسق اجتماعي له بنية وروابط وأعضاء وقواعد تمنحه شرعيته. وعَرف Wallerstein الاقتصاد العالمي على اعتباره تقسيماً هائلاً للعمالة مع مراكز سياسية ذات ثقافات متعددة .(Gabriel, 2020, pp. 2,3) واشتهر والرشتين بتقسم الدول إلى منطقة "قلب" ومنطقة "هامش". ووصف العلاقة بينهما بأنها علاقة استغلال سببها الرأسمالية، وتتبع بالتفصيل نشأة وتطور هذه العلاقات الاقتصادية والسياسية وأسبابها ونتائجها.

---

[٢] الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) آنذاك.

(وولرستين, ٢٠١٥) كما وصف Wallerstein وبالتفصيل الخصائص الاقتصادية والجغرافية والمناخية والبشرية لكل من دول القلب ودول الهامش. (Wallerstein, 2013, p. 3) ويأخذ هذا المستوى من التحليل البنيوي العالم ككل وحدةً للتحليل الكلي والوظيفي. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 94)

ومن الجدير بالذكر أن مسألة نقل التكنولوجيا من الأمور الحيوية في هذا المجال. فالتطور التكنولوجي له أهمية سياسية لأنه يفتح المجال للمفاوضة السياسية بين الحكومات حول كيفية مشاركتها – وإلى أي حد – وكيفية استغلال الموارد النادرة وكذا توحيد المعايير الصناعية. (Strange, 2010, p. 247) والكثير من هذه المفاوضات لا يسير في مصلحة الدول الضعيفة.

٣- **مدرسة التبعية:** يعرف الباحث البرازيلي سانتوس Santos التبعية على أنها: "الوضع الذي يتكيف فيه اقتصاد دولة معينة بتنمية وتوسع اقتصاد آخر يخضع له اقتصاد تلك الدولة". (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 349) وتقوم وجهة نظر مدرسة التبعية على أن الرأسمالية العالمية تستغل دول الهامش وتحابي دول القلب بالمنافع، تماماً كما يفعل الرأسماليون مع العمال داخل الدولة. وتكمن أدوات الاستغلال من وجهة نظرهم في كل من الشركات متعددة الجنسيات والأسواق والمؤسسات المالية الدولية وشروط التجارة والاستراتيجيات غير الملائمة لتحفيز نمو وتطوير منطقة الهامش، الأمر الذي يؤدي إلى "تبعية" دول الهامش اقتصادياً وسياسياً لدول القلب، (Frieden, 2003, p. 11) ( Fieldhouse, 2003, p. 168) وتشويه اقتصاديات الدول الأقل نمواً.

وتشمل نظرية التبعية عناصر تحليل مكونة من: (١) طبيعة النظام الرأسمالي العالمي ومؤسساته. (٢) طبيعة العلاقة الاقتصادية والسياسية بين دول القلب ودول الهامش. (٣) الخصائص الداخلية لدول الهامش نفسها. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 351) (Jackson & Sorensen, 2013, p. 189)

ومن ذلك أن قد يبدو أن دول الهامش تمتلك ميزة في السيطرة على إقليمها وعلى سلطة منح إمكانية الوصول إلى الإقليم وكذا الأسواق المحلية وعرض العمالة المحلية ومصادر المواد الخام، إلا أن الشركات متعددة الجنسية لديها رأس المال والتكنولوجي والمهارات الإدارية وإمكانية الوصول للأسواق العالمية. أضف إلى ذلك أن تلك الشركات تتجه إلى تركيز اقتصادي لصناعة واحدة في الدولة المضيفة الأمر الذي يمنح الشركات تفوقاً وقوة احتكارية وتحكم بالعرض والأسعار على نحو يمنع الدولة المضيفة – دولة الهامش – من تحدي سيطرتها. (Tarzi, 2003, p. 157)

وبينما يؤكد الليبراليون على الطبيعة المزدوجة ولكن المرنة للاقتصادات المحلية والدولية، أي أنهم يعترفون بوجود تناقض بين القطاعات الحديثة المندمجة في القطاعات المحلية والدولية من جهة، والقطاعات المتخلفة المنعزلة وغير الكفؤة، يؤكد منظروالتبعية بأن ليس هناك سوى كل واحد متكامل وظيفياً يكون

فيه الهامش المتخلف متخلفاً بالضرورة لأن الرأسمالية الدولية تحرص على تخلفه وتمنعه من التنمية بصورة منهجية منظمة. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 350) وتختلف نظرية التبعية عن نظرية الأنساق باهتمام الأولى بالأبعاد السياسية الداخلية المترتبة على التبعية الاقتصادية.

**(٤) مراحل الاقتصاد السياسي الدولي:**

على الرغم من أهمية مجال الاقتصاد السياسي الدولي، إلا أن بداية التأصيل النظري تعود بجذورها إلى مرحلة السيطرة البريطانية على الاقتصاد السياسي الدولي. تبع ذلك مجريات أحداث الحربين العالميتين وما أحدثته من تغير في المراكز الاقتصادية للدول وكذا في المؤسسات الاقتصادية التي ارتبطت بالدولة المسيطرة اقتصادياً. وتميزت كل مرحلة من تلك المراحل باتباع الدول أحد أو كل النظريات الاقتصادية الثلاثة المشار إليها سابقاً.

تكمن العوامل المؤثرة في تطور الاقتصاد السياسي الدولي في صورة العلاقة بين الدول والشركات متعددة الجنسيات والتطور التكنولوجي الهائل والمتسارع بالإضافة إلى التحرك المتزايد لرأس المال وانخفاض تكلفة الاتصالات والنقل، أدى ذلك كله إلى زيادة عدد الشركات التي تعمل في أنشطة ذات طابع عالمي. (Strange, 2003, p. 60) مع تأكيد البعض على أهمية المؤسسات السياسية المحلية كمحددات للنمو الاقتصادي، حيث تتكون هذه المؤسسات من مجموعة من القواعد الرسمية مثل الدساتير، وأنماط غير رسمية للسلوك. (North, 2003, p. 47)

ولبنية التجارة الدولية صفات مؤسسية وسلوكية. ويمكن وصف درجة الانفتاح بكل من حركة السلع والسياسات التي تتبعها الدولة في وضع القيود التجارية والمدفوعات الدولية، وهما مرتبطان ولكنهما ليسا وجهان لعملة واحدة. فالتعريفات الجمركية هي "الوجه المؤسسي" أما حجم التجارة فهي "الوجه السلوكي" أما مدى تركز التجارة مع مناطق تتألف من دول تختلف في درجة نموها فهو أمر يتحدد وفق "الخيارات السياسية". (Krasner, 2003, p. 24)

ويقسم البعض أنماط التجارة الدولية على النحو التالي: (Krasner, 2003, p. 28)

الفترة الأولى (١٨٢٠-١٨٧٩): انفتاح متزايد حيث تم تخفيض التعريفات بوجه عام فتزايدت حصص التجارة. ولا توجد بيانات عن نمط التجارة ولكن الولايات المتحدة لم تتأثر بشكل كبير، فمستويات تعريفاتها ظلت عالية. الفترة الثانية (١٨٧٩-١٩٠٠): إغلاق متواضع، فقد تمت زيادة التعريفات وتقلصت حصص التجارة لمعظم الدول. الفترة الثالثة (١٩٠٠-١٩١٣): انفتاح أكبر، وظلت التعريفات بوجه عام بدون تغير، وزادت حصص التجارة لكل الدول التجارية الكبرى فيما عدا الولايات المتحدة. الفترة الرابعة (١٩١٨-١٩٣٩): إغلاق، حيث

ارتفعت مستويات التعريفات في العشرينيات ومرة أخرى في الثلاثينيات. الفترة الخامسة (١٩٤٥-١٩٧٠): انفتاح عظيم، حيث تم تخفيض التعريفات وتزايدت حصص التجارة في العالم الرأسمالي.

وعليه يمكن تقسيم العلاقات الاقتصادية للدول على النحو التالي:

(١) مرحلة القيادة البريطانية للعلاقات الاقتصادية الدولية.
(٢)مرحلة القيادة الأمريكية للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وفيما يلي نعرض بشئ من التفصيل كلاً من المرحلتين:

**(١) مرحلة القيادة البريطانية للعلاقات الاقتصادية الدولية:**

نشأت الامبراطورية البريطانية في بدايات القرن السادس عشر، (North, 2003, p. 55) وشكلت الثورة الصناعية وما صاحبها من تغير ديموغرافي مجالاً لتطور كبير في الاقتصاد السياسي الدولي. (كلارك, ٢٠٠٩, p. 21) وكانت بريطانيا هي أكثر الدول التجارية أهمية من الفترة التي تلت الحروب النابليونية، وارتفع مركزها التجاري النسبي حتى العام ١٨٨٠ والفترة اللاحقة واستمرت مهيمنة على الاقتصاد السياسي الدولي حتى ١٩١٣. (Krasner, 2003, p. 30)

في تلك الفترة اتخذت الدول سياسات ماركنتيلية متنوعة من شأنها زيادة الإنتاج والثروة المحلية على حساب الدول الأخرى، ولكن هناك ستة سياسات هامة اتخذتها الدول في تلك الفترة. **الأولى:** منعت الدول تصدير الذهب والفضة إلى الخارج، حيث أنهما معيارا القوة والثروة لدى الماركنتيلية. **الثانية:** تم فرض التعريفات للحد من الواردات من المواد الخام وذلك لتحفيز الإنتاج المحلي، وإن كان استيراد المواد الخام مرغوباً لأنه يقلل تكلفة التصنيع في الداخل. **الثالثة:** تحفيز الصادرات من السلع المصنعة الأمر الذي حفز الإنتاج المحلي وأضر بإنتاج الدول في الخارج. **الرابعة:** في الوقت الذي بدأ فيه تحفيز الواردات من المواد الخام، هدفت الدول إلى الحد من الصادرات من هذه السلع وذلك بهدف تخفيض الأسعار في الداخل وتخفيض قدرة الآخرين على تطوير التصنيع. **الخامسة:** تم حظر تصدير التكنولوجي، شمل ذلك الآلات والفنيين المهرة وذلك في سبيل مجابهة أي منافسين أجانب. **السادسة:** تحفيز الشحن وصناعة السفن، لاسيما وأن السفن كانت نافعة في الحرب أيضاً. (Frieden, 2003, p. 70)

وبتصاعد الهجوم على السياسات الماركنتيلية من قبل العديد من الكتاب الليبراليين لا سيما وأنها تعد قيداً كبيراً على التجارة الحرة في بريطانيا، بدأت الأخيرة ومعها دول أخرى في اتباع سياسات ليبرالية من التجارة الحرة استمرت من عام ١٨٦٠ إلى ١٨٧٩، (Kindleberger, 2003, p. 75) ومن ثم أدى التكديس الضخم لرأس

المال البريطاني إلى أن ربع ثروة بريطانيا كانت مستثمرة في أوراق مالية حكومية أجنبية وفي سكك حديد أجنبية، وقد كان الأثر الاقتصادي لهذه الاستثمارات يتمثل في إقامة البنى التحتية والمرافق والمرافئ. وكانت أراضي الاستيطان الحديث مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا هي المستفيد الرئيسي من هذه الاستثمارات. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 381)

وفي سبيل تأكيد بعض الباحثين على أهمية العوامل الداخلية، ربط البعض بين الثورة الصناعية والتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي من جهة والدخل الفردي من جهة أخرى. فمع تزايد أعداد السكان، وارتفاع الدخول الحقيقية بعامل الثورة الصناعية وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، لم تعد الزراعة المحلية تكفي احتياجات بريطانيا من الطعام والمواد الخام، فتحولت إلى استيراد تلك الاحتياجات في ستينيات القرن التاسع عشر. (كلارك, ٢٠٠٩, pp. 263,331) لاسيما وأن الولايات المتحدة وألمانيا على سبيل المثال، كانتا حتى ذلك الوقت تعتمدان على القطاع الزراعي. أضف إلى ذلك أن معظم اقتصاديات الدول الأوروبية وغير الأوروبية قد شهدت الكثير من التغيرات الداخلية بسبب التحول إلى القطاع الصناعي. ( Brown, 2006, p. 2)

ويؤكد البعض أن سبب سيطرة مبدأ السوق على الاقتصاد الدولي خلال القرن التاسع عشر يدور حول مركزية المجتمع المحلي، (Gourevitch, 2003, p. 90) بمعنى أن المبادرات الفردية الضاغطة على الحكومات في سبيل التخلي عن القيود المفروضة على التجارة الدولية. وقد يؤكد البعض الآخر تلك المبادرات الفردية لم تكفِ لتفسير التوسع السريع للتجارة الحرة في أوروبا، إلا أنه هناك من العوامل ما يفسر ذلك التوسع، فعلى سبيل المثال كان لدى بريطانيا المعادن والسكك الحديدية والقنوات والأنهار وأفضل تقسيم للعمل بالإضافة إلى العمالة الماهرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن هناك من القوانين التي ظهرت في بريطانيا في تلك الفترة إنما تعزز من فكرة تأثير العوامل الداخلية على الاقتصاد السياسي الدولي وسيطرة جماعات معينة داخلياً ، فعلى سبيل المثال : (Lake, 2003, p. 129) (Kindleberger, 2003, p. 77)

- تشكيل قانون عام ١٨٣٢ وتحول القوة السياسية من الطبقة الأرستقراطية "ملاك الأراضي" إلى الطبقة البرجوازية. حيث جاء هذا القانون بتغيرات في النظام الانتخابي في انجلترا وويلز، الأمر الذي أدى إلى تغيرات في السياسات التجارية.
- ظهور نظريات جديدة عن الأجور ورأس المال.
- قوانين الذرة الشهيرة التي سمحت بتحرير التجارة، ثم آثار إلغائها والتغير في التعريفة الجمركية في 1840's.

وكانت بريطانيا قد بدأت بالفعل في التوسع في الأقاليم الأجنبية خلال فترة التجارة الحرة، وبعد ١٨٨٠ توسعت كل من ألمانيا وفرنسا في سباق استعماري رأى كثير من المحللين أنه قد حفز وأدى إلى وقوع الحرب العالمية الأولى وأنهى مرحلة السلام البريطاني. (Frieden, 2003, p. 70) وفي الفترة بين ١٨٧٠ وَ ١٩١٤ كانت الرأسمالية نظاماً تقنياً حيوياً يزداد شمولاً وانفتاحاً، إن التصدير الهائل لرأس المال من قِبل بريطانيا وغيرها من الدول قد غير صورة الاقتصاد الدولي إلى حد كبير، حيث أحدث الاستثمار الأجنبي تبدلاً عميقاً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعات. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 60)

ومن هنا يمكن القول بأن الاتجاه إلى تحرير التجارة كان قد تراجع في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وذلك لعدة أسباب منها تراجع السيطرة البريطانية، وحلول الكساد الكبير الأول ١٨٧٣–١٨٩٦، والموجة الجديدة من التصنيع التي اجتاحت القارة الأوروبية، والتقدم التكنولوجي في مجالي الزراعة النقل، فتحولت دول مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا والأرجنتين إلى دول منتجة وبتكلفة منخفضة نسبياً، فوجدت الدول الزراعية في وسط أوروبا نفسها في موقف غير تنافسي. الأمر الذي أدي إلى العودة إلى السياسات الماركنتيلية وهي سياسات حماية المصنعين المحليين من المنافسة البريطانية. (Gourevitch, 2003, p. 91) وبحلول عام ١٨٩٠ فرضت كل الدول تقريباً فيما عدا بريطانيا قيوداً جوهرية على الواردات. ويلخص البعض تلك الفترة فيقول أن الاقتصاد الدولي كان محكوماً بالماركنتيلية من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، لأن تحرير التجارة أدى إلى تراجع السيطرة الاقتصادية وبالتالي السياسية عالمياً. (Lake, 2003, p. 128)

ثم وقعت الحرب العالمية الأولى التي مثلت نهاية مرحلة تراكم رأس المال البريطاني، كما تركت تلك الحرب آثاراً عميقة على طبيعة وبنية الاقتصاد السياسي الدولي، إذ أجبرت تلك الحرب الدول على تقليص استثماراتها عبر البحار. ويفسر البعض وقوع الحرب العالمية الأولى من خلال وجود الصلة بين ظاهرة النمو الاقتصادي والحرب، يؤكد سايمون كوزنتس في كتاب "Modern Economic Growth" على أن النمو الكبير في القوة الإنتاجية للدول المتقدمة الناتج عن التطور التكنولوجي أدى إلى سباق تسلح فيما بين هذه الدول، وأن الحرب العالمية الأولى كانت بمثابة اختبار للتغير في القوة النسبية بين الدول. (Kuznets, 1973, p. 274)

كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة نقطة تحول في تواجد الولايات المتحدة عالمياً. فلقد عمل التدمير الذي لحق أوروبا بسبب الحرب على إضعاف القوى العالمية التقليدية اقتصادياً، في حين عملت نفس الحرب على زيادة الرفاه الاقتصادي في الولايات المتحدة. لقد احتاجت كل دول الحلفاء إلى الطعام والسلاح فاتجهت إلى شراء احتياجاتها من المعروض من الولايات المتحدة. وللتمكن من دفع المقابل، اضطر الحلفاء للاقتراض بكثافة من الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، عملت المصانع والمزارع الأمريكية وتضاعف الإنتاج الصناعي خلال

سنوات الحرب، بل تمكن العديد من المستثمرين الأمريكيين من الوصول إلى الأقاليم التي خسرها الحلفاء عبر البحار. وبنهاية الحرب كانت الولايات المتحدة أكبر مُقرض في العالم. (Frieden, 2003, p. 70)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن ظهور المجتمعات الصناعية والنامية "خاصة ألمانيا" بل وغيرها من المجتمعات آنذاك، أدى إلى وقوع حرب هيمنة اقتصادية وسياسية في نهاية المطاف، وأن ظهور العديد من الدول المتقدمة يعد شرطاً لازماً – وإن لم يكن كافياً – لقيام الحروب العالمية. وبذلك وجدنا أن قرناً من السلام البريطاني قد انتهى عندما لم تعد بريطانيا الدولة الرائدة والقادرة على قيادة العالم اقتصادياً. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 80) وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ارتباط الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار السياسي عالمياً.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، قسمت القيادة البريطانية بين الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن لم ترغب ولم تستطع أي منهما في لعب الدور القيادي الذي اطلعت به بريطانيا سابقاً. أما الولايات المتحدة فقد عادت إلى سياسة العزلة سياسياً حيث رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم أو إلى أية منظمة دولية ظهرت في تلك الفترة، فيما استمرت البنوك الأمريكية في التوسع وبسرعة فائقة في العشرينيات كما عادت مستويات التعريفة الجمركية إلى الارتفاع اقتصادياً. (Frieden, 2003, p. 71)

ويؤمن العديد من صناع القرار أن أحد أهم أسباب الحرب العالمية الثانية كان عدم الاستقرار الاقتصادي في الثلاثينيات، وذلك بسبب تجانس البنية الصناعية التي أدت إلى علاقات تجارية تنافسية ونزاع تجاري انتهى إلى الكساد الاقتصادي عالمياً.[٣] (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 82) لقد اختبر النسق الاقتصادي الدولي عدداً من الإخفاقات في مرحلة ما بين الحربين من بينها انهيار Wall Street في عام ١٩٢٩، والكساد الكبير في الثلاثينيات وانهيار التعاون الاقتصادي الدولي، كما تأكد أن ظهور الفاشية والنازية والعقيدة العسكرية في الثلاثينيات كان نتيجة التنافس الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. (Williams, 2012, p. 338)

نخلص مما سبق إلى أن تفسير التغير في صورة النسق الدولي ونهاية السيطرة البريطانية إنما يمكن تفسيره على مستويين أحدهما اقتصادي والآخر سياسي، وأن التكامل بين المجالين إنما يثري التحليل ويضيف إليه.

[٣] يؤكد أيضاً هذا الرأي أن درجة التنافر بين الدول في البنية الصناعية تؤدي إلى علاقات تجارية وتكامل اقتصادي، ودليل ذلك أن تنافر البنية الصناعية لبريطانيا مع الدول الأخرى أدى إلى علاقات تجارية منسجمة، ولكن تحول بعض الدول إلى دول صناعية متقدمة أدى إلى تزايد النزاع التجاري، وإن كان لايمكن تعميم هذه النتيجة.

**(٢)مرحلة القيادة الأمريكية للعلاقات الاقتصادية الدولية:**

وتبدأ هذه المرحلة من الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت تطورات ١٩٤٥ تنوعاً كبيراً في القضايا الاقتصادية والسياسية عالمياً.

لقد مهدت الحرب العالمية الأولى إلى ظهور تغيرات كبرى منها التحرر السياسي للمستعمرات وصعود الولايات المتحدة كأهم وأبرز الدول المُقرضة وبالتالي تغير نظرتها إلى الشؤون العالمية تدريجياً. وعلى الرغم من أنها عادت إلى العزلة السياسية بسبب رفض معاهدة عصبة الأمم في مجلس الشيوخ عام ١٩١٩، إلا انها استمرت في الانخراط في النشاط الاقتصادي عالمياً. وأخذ التمويل الأمريكي على عاتقه دوراً دولياً متزايداً مثل تمويل دفعات التعويضات الألمانية إلى فرنسا وغيرها من الدول. وكانت تلك السيولة الأمريكية التي قدمتها إلى دول العالم عاملاً أساسياً في تحفيز النشاط الاقتصادي عالمياً خلال عشرينيات القرن العشرين. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 383)

أضف إلى ذلك أن قطع التمويل الأمريكي عام ١٩٢٩ قد فاقم من حدة "الكساد الكبير" الأمر الذي أدى – مع غيره من العوامل – إلى الحرب العالمية الثانية. ومن ذلك قانون Smooth–Hawley في ١٩٣٠ الذي أدى إلى أن تزيد الولايات المتحدة من تعريفاتها بشكل كبير. وفي سبيل تشجيع التعافي الاقتصادي الداخلي، قام روزفلت بتخفيض قيمة الدولار عام ١٩٣٣، فدق بذلك المسمار الأخير في نعش ما بقي من النظام الاقتصادي العالمي للقرن التاسع عشر. (Cox & Campanaro, 2016, p. 71)

وبعد الحرب العالمية الثانية، عادت الولايات المتحدة إلى ضخ الدولار الأمريكي بصورة أدت إلى: قيام سوق للعملات الأوروبية، وإحداث تغيرات في حجم وطبيعة التمويل الدولي، ونشأة مشكلة الديون التي شهدها العالم خلال ثمانينيات القرن العشرين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بررت الولايات المتحدة تلك المساعدات وأعزتها إلى: النجاح المتميز لمشروع مارشال واحتدام الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب وأخيراً الإدراك المتزايد لأزمة الدول النامية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 385)

**نظام بريتون وودز**

ظهر نظام بريتون وودز من خلال سلسلة من الاتفاقيات وقعتها ٤٤ دولة من الدول المتحالفة عقب مؤتمر اقتصادي ومالي في بريتون وودز في USA في عام ١٩٤٤. وقد تم التعامل في هذا المؤتمر مع ثلاثة مشكلات كبرى في النظام الاقتصادي أدت إلى وقوع الحرب، وهي: تبادل العملات، تنظيم التجارة، النمو الاقتصادي.

وتم حل المشكلة **الأولى** من خلال الاعتراف بالحاجة إلى نظام جديد لتبادل العملات لتوفير أسس مستقرة للاقتصاد الدولي، وبذلك نادت بريتون وودز إلى العودة إلى معيار الذهب، على أن تتم إدارة نظام العملة من خلال IMF الذي بدأ العمل في ١٩٤٧. أما المشكلة **الثانية** فكانت الحاجة إلى تنظيم التجارة الدولية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تفضل التجارة الحرة، إلا أن الدول المنهزمة في الحرب كانت تحتاج إلى بعض من سياسات الحماية للسماح لاقتصادياتها المحلية بإعادة البناء. وبذلك وقعت الدول اتفاقية GATT التي كان من شأنها تشجيع الدول على خفض الحواجز التعريفية من خلال مفاوضات ثنائية. أما فيما يتعلق بالمشكلة **الثالثة** فكانت ظهور الحاجة إلى إعادة بناء أوروبا وتطوير باقي دول العالم. فطنت الدول إلى أن ذلك يحتاج إلى الكثير من رأس المال، فتم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي تغير اسمه إلى البنك الدولي World Bank، ويختص بمنح قروض التنمية الدولية وبدأ عمله في ١٩٤٧. (Cox & Campanaro, 2016, p. 142)

**المنظمات الاقتصادية العالمية**

ولمدة الثلاثين عاماً الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كان نمط العلاقات بين الدول الغربية موضوعاً من قِبل القيادة الأمريكية، واستمر هذا النمط في التأثير في الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر. وفي المجال الاقتصادي، تم تشكيل العديد من المنظمات الدولية التي أنشاتها وطورتها الولايات المتحدة الأمريكية، يشمل ذلك International Monetary Bank, GATT, World Bank ، وتأثر الاقتصاد العالمي وبشكل مكثف بظهور الشركات متعددة الجنسيات والبنوك التي تشكلت بصورتها المعاصرة وفق المعايير الأمريكية. (Frieden, 2003, p. 13) وتزايدت الشركات متعددة الجنسيات وازدهرت في الولايات المتحدة منذ خمسينيات القرن العشرين. (Krasner, 2003, p. 36)

لقد رأى صناع القرار في مرحلة ما بعد الحرب ضرورة وضع نظام تجارة مفتوح ونظام مالي ونقدي مستقر وأن ذلك كله متطلب سابق وهام لتعافي الاقتصاد الأوروبي الذي انهار بسبب الحرب. كما رأى صناع القرار أنه من المهم تحقيق المصالح القومية في الوقت الذي تشجع فيه التعاون الدولي. ولذلك قاموا ببناء نظام اقتصادي يرتكز إلى الليبرالية حيث التوفيق بين تدخل الدولة لحماية السوق المحلي من ناحية، ومبادئ الليبرالية الاقتصادية من ناحية أخرى. (Williams, 2012, p. 338)

باختصاركانت بذور النظام الاقتصادي الدولي الجديد، في ثلاثينيات القرن العشرين، قد بدأت في الإثمار بوقوع الحرب العالمية الثانية وبعد نهايتها. وأنشأت اتفاقية بريتون وودز، التي تمت بين قوى الحلفاء في ١٩٤٤، سلسلة جديدة من المنظمات الاقتصادية الدولية التي أسست نظام القيادة الأمريكية لمرحلة مابعد الحرب. لقد

أدار نظام بريتون وودز ثلاثة قضايا اقتصادية هامة هي: تنظيم التجارة، تبادل العملات، والتنمية الاقتصادية. وبنهاية التحالف الأمريكي السوفييتي لفترة الحرب، ظهر نظام اقتصادي جديد في العالم "غير الشيوعي"، كانت أعمدتها الثلاثة: (Cox & Campanaro, 2016, pp. 166,138)

١- بنك النقد الدولي IMF : والذي هدف إلى التعاون النقدي، لضمان معدلات تبادل مستقرة ومساعدات مالية للدول النامية.
٢- اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية GATT، والذي تحول إلى منتدى للتفاوض بشأن تحرير التجارة الدولية، والذي تحول إلى منظمة التجارة العالمية WTO في ١٩٩٥. (Williams, 2012, p. 338)
٣- البنك الدولي للتنمية والتعمير: والذي تحول فيما بعد إلى البنك الدولي Word Bank وهدف إلى مساعدة الدول الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب، وتحول الهدف بعد ذلك إلى الاستثمار في الدول النامية.

وصممت تلكم الأعمدة الثلاثة من قِبل الولايات المتحدة واعتمدت على دعمها. (Frieden, 2003, p. 14) أضف إلى ذلك بعض المؤسسات الدولية اللاحقة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في العام ١٩٦٠،(Ravenhill, 2008, p. 540) ومجموعة الخمسة G5 التي تأسست عام ١٩٧٥ لتقديم إمكانيات التعاون والتنسيق بين سياسات الدول الأكثر تقدماً، ومن ثم تحولت إلى مجموعة الثمانية G8. ومن الجدير بالذكر أنه قد حدثت تحولات في أهداف هذه المؤسسات فعلى سبيل المثال نجد أن الـ IMF قد شجعت التنمية من خلال الجمع بين الإنفاق الحكومي والقطاع الخاص وذلك قبل الستينيات، ولكن ابتداءً من السبعينيات تمحورت مهمتها في نشر السياسات الليبرالية الجديدة. أدى ذلك إلى أن تكون برامج الإصلاح الهيكلي شرطاً للحصول على قروض بنك النقد الدولي، الأمر الذي يؤدى إلى التقليل من الإنفاق الحكومي على المواطنين، مما يؤثر على السلام والاستقرار في الدولة. وأخيراً وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وظفت الـ IMF جهودها في دعم تحول الدول إلى اقتصاديات السوق. (Cox & Campanaro, 2016, p. 167) ( Lake, 2003, p. 130)

كان المبدأ الهام بالنسبة للولايات المتحدة سياسياً هو بناء تحالف مضاد للاتحاد السوفييتي، تم ذلك من خلال مساعدات اقتصادية "خطة مارشال"، وتشجيع التعاون الغربي في مسألة السوق المشتركة، والتقليل من العوائق أمام السلع الأجنبية، والاستثمار بكثافة في الدول الأجنبية. لقد فتح تحرير التجارة سوقاً أمريكية عظيمة أمام المنتجين الأجانب من ناحية، ومن ناحية أخرى قدم الاستثمار الأمريكي رأس المال والتكنولوجيا الحديثة والخبراء لكل من أوروبا والعالم النامي. لقد كان للولايات المتحدة أهدافاً لا يمكن إنكارها بشأن الاقتصاد السياسي الدولي،

في الوقت الذي سمحت فيه المظلة العسكرية الأمريكية للدول المضادة للشيوعية في أوروبا واليابان والعالم النامي بالاعتماد على الولايات المتحدة والانشغال بالنمو الاقتصادي. (Frieden, 2003, p. 14)

وعلى الرغم من أن انسحاب الولايات المتحدة من قاعدة معيار الذهب قد مثل نهاية نظام بريتون وودز، إلا أن مؤسساتها قد استمرت في لعب دور محوري في الاقتصاد العالمي. ( Cox & Campanaro, 2016, p. 138) وفي الوقت الذي كان لكل من IMF، World Bank، WTO تأثير على شعوب العالم، كانت سياسة التعاون الاقتصادي الكلي لبنك النقد الدولي وإدارة الأزمات ودوره في التنمية الاقتصادية محل جدل وخلاف. ولقد كان للبنك الدولي دوراً محورياً في قضايا الفقر، حيث قام البنك الدولي بتغيير أولوياته بمرور الوقت إلا أن مصداقيته كمؤسسة تنمية لاتزال محل جدال إلى اليوم، قد يصفها البعض بسياسات فرق تسد. كما تشكل منظمة التجارة العالمية لليوم أساساً قوياً للتعددية والتجارة ولكن لايزال الجدال قائماً بين الاتجاه للمزيد من تحرير التجارة من جهة والمصالح القومية من جهة أخرى، الأمر الذي يعرقل قيامها بدورها. ( Williams, 2012, p. 347) (Balaam & Dillman, 2014, p. 159) خلاصة القول، تجد هذه المؤسسات نقداً حول أهدافها وسياساتها لاسيما تجاه الدول الأكثر فقراً.

يشار إلى هذه الفترة بالسلام الأمريكي Pax Americana، لأنها شابهت القيادة البريطانية للنظام الاقتصادي الدولي الذي شغل الفترة من ١٨٢٠ وحتى الحرب العالمية الأولى، والمعروف بالسلام البريطاني Pax Britannica. ففي كل من العهدين، حل السلام السياسي والاقتصادي تحت قيادة قوة عالمية، على الرغم من وجود مظاهر اختلاف بين الفترتين. (Frieden, 2003, p. 15)

**نهاية نظام بريتون وودز**

انهار النظام النقدي الدولي لفترة مابعد الحرب، بين العامين ١٩٧٠ وَ ١٩٧٥، والذي كان يرتكز إلى احتياطي الذهب الأمريكي للدولار، (Ravenhill, 2008, p. 540) وحل محله نظام جديد له نمط "مرتجل" لمعدلات تبادل عائمة، لايزال فيه الدولار قوياً ولكن ليس مركزياً. وفي نفس الوقت، ظهرت بعض الضغوط لحماية التجارة من قِبل الصناعات غير التنافسية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وبرغم أن مستويات التعريفة الجمركية لم تزل منخفضة، انتشرت بعض القيود غير التعريفية على التجارة العالمية مثل نظام الحصص على الواردات. وفي المجال السياسي، عمل التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على التقليل من أهمية المظلة الأمنية الأمريكية بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية. وفي الدول النامية، ظهر أن الصراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير أكثر أهمية من نظيره بين الشرق والغرب. باختصار، مثلت فترة السبعينيات تراجعاً للقوة

الاقتصادية الأمريكية، ضعفت فيها مؤسسات بريتون وودز، وذابت الحرب الباردة وبدا أن السلام الأمريكي قد انتهى. (Frieden, 2003, p. 15)

وبذلك مثل انسحاب الولايات المتحدة من قاعدة معيار الذهب نهاية بريتون وودزعلى الرغم من استمرار مؤسساتها. تزامن هذا الانهيار مع سلسلة من المشكلات في اقتصاد الكتلة الغربية، مثل أزمة الغذاء في أوائل السبعينيات وأزمة البترول في ١٩٧٣، الأمر الذي أدى إلى تضخم كبير مع تباطؤ في النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تناقص فرص الاستثمار في الدول النامية مما دفعها إلى الاقتراض بشكل كبير من البنوك الدولية. وكان من نتائج ذلك أزمة الديون في أوائل ثمانينيات القرن العشرين كما في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، حيث عجزت دول المنطقة عن آداء ديونها وهو ما عرف بظاهرة stagflation أي التضخم المصحوب بركود اقتصادي. منح ذلك الأمر وظيفة جديدة لبنك النقد الدولي، حيث أجبرت القروض الدولية الدول على تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي بمقتضاه تقوم الحكومات ببيع بعض أصولها وتقليل الإنفاق الحكومي وفرض ضرائب أقل وتحرير الاقتصاد. عُرف هذا البرنامج الاقتصادي الليبرالي **بإجماع واشنطن**. وكانت نتيجة كل ذلك معاناة المواطنين في الدول النامية، وأرباح عظيمة للمقرضين الدوليين، وعدم استقرار سياسي في الدول المدينة. (Cox & Campanaro, 2016, p. 138)

وعندما بدأت دول المعسكر الشيوعي في التحول إلى النظام الرأسمالي العالمي وبحلول العام ٢٠٠٠، بدأ نظام اقتصادي جديد في الظهور والتشكل، قوامه تحرير الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق، وعلى حد تعبير مارجريت تاتشر: "ليس هناك خيار آخر" (زكريا, ٢٠٠٩, p. 41) فقد تم إحلال WTO محل GATT في العام ١٩٩٥، وتشكل الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٣، الأمر الذي شجع التكامل الاقتصادي والسياسي لغرب ووسط أوروبا وظهور عملة اليورو في ٢٠٠٢. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأ النمو السريع للاقتصادات النامية لكل من البرازيل وروسيا والهند والصين وظهور BRIC ومن ثم BRICS في منافسة ظاهرة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واعداً بعهد جديد من النمو الاقتصادي لدول كانت فيما مضى تعاني التأخر والانحدار النسبي. (Cox & Campanaro, 2016, p. 143) لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إفساح المجال للتحول إلى الليبرالية الاقتصادية. (Dickins, 2006, p. 479)

ومع التغير السريع في البيئة الدولية، ظلت الولايات المتحدة الدولة الأكثر أهمية في الاقتصاد السياسي الدولي، ولكنها لم تعد الدولة المسيطرة. لقد تم إحلال القيادة الأمريكية بنظام جديد تعددي، مبنى على قيادة مشتركة لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة. (Frieden, 2003, p. 16) ومن ذلك الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ التي كانت الأكبر منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي أثارت التساؤل حول مدى

صلاحية مؤسسات بريتون وودز، وأظهرت كيف أن الدول فرادى لا يسعها تحقيق الرفاهية الاقتصادية بالاعتماد على معاييرها الاقتصادية الذاتية، وكيف أن القوة الاقتصادية العالمية تنتقل من الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى فاعلين جدد في شرق آسيا. وكان أحد الابتكارات التي تمت لمواجهة ذلك هو ظهور مجموعة G8 ومن ثم G20 على اعتبارها تحول مؤسسي هام يصب في مصلحة استمرار مؤسسات بريتون وودز. (Williams, 2012, p. 337)

أدى ذلك إلى ملاحظة أهمية التغير البنيوي الذي طرأ على بنية الإنتاج في الاقتصاد العالمي، بل إن معظم التغيرات الحالية في السياسة الدولية، وعلى الرغم من أنها قد تبدو غير مرتبطة ببعضها البعض، إلا أنه يمكن تتبعها في جذور الاقتصاد السياسي العالمي. ومثال هذه التغيرات البنيوية تحرير وسط أوروبا وتفكك الاتحاد السوفييتي، وتراجع القوة الأمريكية وفائض اليابان الذي دعم الاقتصاد الأمريكي، والنمو السريع لشرق آسيا من الدول حديثة التصنيع، وتحول العديد من الدول إلى الديمقراطية، ومن الحماية والاستيراد إلى الحدود المفتوحة والتصدير. هذه التغيرات جميعها أسرعت من عملية تدويل الإنتاج، أضف إلى ذلك أنه أصبح هناك وجهين جديدين للدبلوماسية: دبلوماسية الدولة – الشركة، ودبلوماسية الشركة – الشركة. (Strange, 2003, pp. 61,62)

إن التغيرات السياسية الكبرى إنما تحدث نتيجة إلتقاء مجموعة من التطورات الفريدة و غير المتوقعة،على الرغم من إمكانية تحديد الأنماط المتكررة والعناصر المشتركة عند نقاط التحول الكبرى في التاريخ. وعلى حد قول الاقتصادي الشهير ويليام آرثر لويس: "إن عملية التغير الاجتماعي اليوم مماثلة لما كانت عليه قبل ٢٠٠٠ عام إلى حد كبير، بإمكاننا معرفة كيف يحدث التغيير إذا حدث؛ لكننا لا نستطيع التنبؤ بما هو التغيير الذي سيحدث".(جيلبين, ٢٠٠٩, p. 21) وتقترح الدراسة التي بين أيدينا أن عبارة آرثر لويس تنطبق إلى حد بعيد على المتغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة في العلاقات الدولية.

## ثانياً؛ تفسير صعود الصين في الاقتصاد السياسي الدولي

يتميز الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر بوجود متغيرات غير مسبوقة من الإنتاج متعدد الجنسيات، وسيولة مالية عبر الحدود وتجارة دولية حرة. وفي نفس الوقت، نجد صراعاً سياسياً متزايداً بين الأفراد والجماعات والطبقات على الوسائل والأدوات الاقتصادية. وشكل التعارض بين التكامل الاقتصادي والثروة التي ينتجها من ناحية، والرغبة في السيطرة السياسية والاستقلال السياسي من ناحية أخرى، تعريفاً للكثير مما يحدث في الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر. (Frieden, 2003, p. 13)

يرى روبرت جيلبين أن اعتبار الصورة المعاصرة للنسق الدولي مشروعاً بالنسبة للدول الكبرى يعنى الحفاظ على الوضع الراهن. ولقد عرف هنري كيسينجر الشرعية الدولية على اعتبارها تعني ضمناً قبول كل القوى الكبرى إطار النسق الدولي، بحيث لا يوجد على الأقل دولة مستاءة، مثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، تعبر عن استيائها بانتهاج سياسة خارجية ثورية. (جيلبين, ٢٠٠٩, p. 33)

ويتم حل النزاع الحتمي بين القوى الاقتصادية الصاعدة والآفلة في نهاية المطاف بإحدى وسيلتين: إما من خلال اللجوء إلى القوة العسكرية، وهو رأي الواقعيين من أصحاب نظرية الاستقرار الهيمني، (خليل, ٢٠٢٠, p. 10) أو من خلال إجراء تعديلات سلمية لإحداث هيكل جديد أو مُعدل يعكس المجموعة المتغيرة من المصالح الوطنية وتوزيع القوة العسكرية والاقتصادية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 122) وهذا رأي الليبرالية بل وهو ما حدث بالفعل عندما ورثت الولايات المتحدة بريطانيا في قيادة الاقتصاد السياسي الدولي، وما قد تُقدم عليه الصين في المرحلة المقبلة.

لقد حدثت تحولات ثلاثة رئيسية في القوة في القرون الخمسة الماضية، يتمثل **التحول الأول** في صعود العالم الغربي من خلال الحداثة في العلم والتكنولوجيا، التجارة والرأسمالية، والثورتان الزراعية والصناعية. أما **التحول الثاني** فتمثل في الصعود الأمريكي. أما **التحول الثالث** فهو الصعود الآسيوي، لاسيما الصين. وفي قول يُنسب إلى نابليون بونابرت:"دعوا الصين تنام،لأنها ستهزم العالم عندما تستيقظ". (زكريا, ٢٠٠٩, pp. 25,98) ولذلك يؤكد كثيرون أنه ومن بين العديد من المتغيرات الدولية في العقود الأخيرة، يعد صعود الصين أكبر هذه المتغيرات وأكثرها أهمية. (Krugman et al., 2012, p. 2)

## (١) بداية صعود الصين

لقد اجتهد الكثير من الباحثين للإجابة على تساؤل أثاره البعض: هل يجب تحليل صعود الصين "من الداخل إلى الخارج" أم "من الخارج إلى الداخل"؟ (Conley, 2007, p. 138) بمعنى هل يتعين النظر إلى العوامل الصينية الداخلية التي أثرت في الاقتصاد السياسي الدولي؟ أم أن وجهة النظر الصحيحة تقتضي دراسة عوامل الاقتصاد السياسي الدولي التي أدت إلى الصين المعاصرة؟ والحق أن كلا من المدخلين صحيح ولازم لفهم الصورة الكلية لمركز الصين المتميز عالمياً.

ابتكر زينغ بيجيان –عندما كان نائب رئيس مدرسة الحزب المركزية– مصطلح الصعود السلمي من أجل التعبير عن نية الصين الصعود بهدوء على سلم القوى العالمي. (زكريا, ٢٠٠٩, p. 114) ومع انهيار الشيوعية أصبحت الليبرالية بصورتها الرأسمالية والأسواق الحرة هي الآداة الصحيحة لإدارة الاقتصاد، الأمر الذي شجع حكومات الدول الشيوعية السابقة لاتخاذ السياسات الليبرالية اللازمة للتحول. وتحولت الولايات المتحدة إلى أكبر

مدين في العالم خلال الوقت الذي عانى اقتصاد الولايات المتحدة من الأزمة المالية الشهيرة في ٢٠٠٨، تلك الأزمة التي لم تحدث في بقعة متخلفة من الاقتصاد العالمي، بل ظهرت في قلب الرأسمالية. وكانت هناك دول على استعداد لإقراض الولايات المتحدة، ولم تكن منها اليابان – كما جرت العادة – بل كانت الصين هي المقرض هذه المرة. (زكريا, ٢٠٠٩, p. 12)

ويؤكد كثير من المحللين أن الصين سوف تتفوق على الولايات المتحدة وترث القيادة الاقتصادية للعالم لعدة عقود قادمة. لاسيما وأن عهد القيادة الأمريكية في تراجع بسبب العوامل التالية: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، الغزو الأمريكي للعراق، الانهيار الاقتصادي في ٢٠٠٨، والمشاكل الاقتصادية التي تواجه أوروبا،(Cox & Campanaro, 2016, p. 175) لاسيما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأزمة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي، أضف إلى ذلك الحرب الروسية الأوكرانية. يشرح جيلبين إعادة توزيع القوة في النسق الدولي من خلال البدء بنقطة التوازن، ومن ثم حدوث نمو متباين في القوة بين الدول، يؤدي هذا الاختلاف إلى حدوث عدم توازن في النسق، يلي ذلك مرحلة حل أزمات النسق في سبيل الوصول إلى نقطة التوازن مرة أخرى، (جيلبين, ٢٠٠٩, p. 32)

وعلى سبيل تحليل صعود الصين "من الداخل إلى الخارج": نجد أن العائلات والشركات الصينية تميل إلى الادخار، بالإضافة إلى النمو الكبير في الاقتصاد الصيني الأمر الذي يؤدي إلى تراكم رأس مال بشكل كبير. وشجعت السياسة الحكومية على الادخار وعدم الإنفاق حتى تضمن أمرين هما: بقاء نسبة التضخم منخفضة بالإضافة إلى انخاض قيمة عملتها. أدى ذلك إلى جعل البضائع الصينية زهيدة الثمن وجذابة للمستهلك الغربي. وبدلاً من إعادة استثمار مدخراتها المتزايدة في اقتصادها الوطني، عمدت السلطات الصينية إلى شراء سندات الخزينة الأمريكية، وبذلك أصبحت الصين الدائن الأجنبي الأكبر للولايات المتحدة. (زكريا, ٢٠٠٩, p. 12) (Krugman et al., 2012, p. 38)

أما لتحليل صعود الصين "من الخارج إلى الداخل" فيمكن القول بأن الأنماط والمؤسسات الدولية إنما تشكل صورة من صور القوة في السياسة الدولية، وهذا ما ورد في الكتاب الشهير لـ بيتر فانهام : "القوة الاجتماعية في السياسة الدولية". (Cox & Campanaro, 2016, p. 149) ومن ذلك أن اتباع الأنماط المعمول بها في النظام الاقتصادي الدولي، مع الانتماء إلى المؤسسات الدولية يؤدي إلى نجاح الدولة وصعودها على المستوى الاقتصادي، وهذا ما حدث مع الصين.

على الرغم من ذلك، نجد أن العديد من الدول – منها الولايات المتحدة – كانت قد تذمرت من كون الصين لا تعمل وفق القواعد. وذلك بسبب سياسات الإغراق الصينية التي عانت منها الأسواق الأمريكية، الأمر الذي دفع

الولايات المتحدة إلى فرض تعريفات وتحديد حصص على الواردات الصينية، لاسيما على الصلب في ٢٠٠٢، وعلى الملابس والأقمشة في ٢٠٠٥. (Krugman et al., 2012, pp. 6,242) لقد دفعت الصين الولايات المتحدة – الدولة المؤسسة للسياسات النيوليبيرالية – إلى اتباع سياسات حماية اقتصادية.

ولتفسير صعود الصين يتعين علينا الإشارة إلى دور عدد من النظريات التي حللت طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير. فمن المعلوم أن فترة الحرب الباردة كانت قد قسمت العالم إلى كتلتين إحداهما شرقية والأخرى غربية، وشكل سلم القوة السياسية والاقتصادية نسقاً من دول العالم الأول وهي الدول الأقوى اقتصادياً وعسكرياً، ودول العالم الثاني وهي الدول التي كانت أقطاباً في النسق الدولي المتعدد ولكنها تراجعت إلى المرتبة الثانية، ثم ظهر لدينا العالم الثالث الذي كان يشكل المستعمرات السابقة، ولكن دوله نالت استقلالها تباعاً مع كل ما تبع ذلك من مشكلات اقتصادية وسياسية جعلت محللي العلاقات الدولية يخرجون بنظريات جديدة لوصف ومن ثم تفسير بنية العلاقات الدولية آنذاك.

ومن ذلك أن مصطلح العالم الثالث لم يعد مقبولاً كما كان الحال عليه في السابق، حيث يرى كثير من الباحثين أن دول الجنوب تتباين فيما بينها في العديد من المظاهر، لدينا البرازيل والهند اللتان أصبحتا قوى صناعية كبرى، وهناك بروناي والمالديف كلتاهما دول صغيرة ولكن إحداهما غنية بالنفط والمسلمين فيما الأخرى ليست كذلك، بل إن بعض أعضاء OECD مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية كانت من دول الجنوب، وينطبق الحال على الصين (Brown & Ainley, 2005, p. 151) التي يمكن تحليل صعودها من خلال نظرية الاقتصاد السياسي الدولي على النحو التالي:

**تفسير الماركسية لصعود الصين:**

تركز الماركسية على التغيير السياسي الدولي من حيث تأثير التطورات التكنولوجية والاقتصادية في تفسير ديناميكية النسق الدولي. يقول لينين أن التناقض المتأصل في الرأسمالية يكمن في أنها تطور العالم وتزرع بذور دمارها سياسياً مع نشرها للتكنولوجيا والصناعة والقوة العسكرية، وأنها – أي الرأسمالية – تخلق منافسين أجانب بأجور ومستويات معيشة أدنى تمكنهم من التفوق على القوى الاقتصادية المسيطرة في الأسواق العالمية وتؤدي إلى زيادة حدة المنافسة الاقتصادية والسياسية بين القوى الآفلة والناشئة، الأمر الذي قد ينتهي إلى نزاعات اقتصادية أو إلى حرب في نهاية المطاف. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 62)

الماركسيون على صواب في اعتبار أن الاقتصاديات الرأسمالية لديها دافع قوي للتوسع عبر التجارة وبخاصة عبر تصدير رأس المال. فالنمو الاقتصادي وتجميع رأس المال يخلقان نزعة لتدني معدل الفوائد على رأس

المال، ولاحظ علماء الاقتصاد الليبراليون الكلاسيكون أنه يمكن إيقاف هذا التدني من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي ووسائل أخرى. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 75)

وعندما وجه ماركس انتباهه إلى خارج القارة الأوروبية، أي إلى آسيا والشرق الأوسط وغيرهما من المناطق التي عانت ويلات الاستعمار، اكتشف أن نظريته عن التطور الأوروبي لم تكن منطبقة عليها. فهذه التجمعات البشرية الهائلة لم تشهد مراحل ما قبل الرأسمالية، وبدا أنه لم يكن هناك مراحل تشبه أساليب الإنتاج القديمة والإقطاعية وبالتالي كانت هذه الحضارات – من وجهة نظره – خالية من أية آلية داخلية للتغير الاجتماعي. فلم يكن هناك صراع طبقي من شانه أن يحركها من مرحلة التنمية الاجتماعية إلى المرحلة التي تليها، فاعتقد ماركس أنها مجتمعات معطلة تاريخياً وعاجزة عن التحرك إلى الأمام. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 336)

ولتفسير ذلك أدخل ماركس مفهوم "أسلوب الإنتاج الآسيوي" وأكد أنه يتميز بالتالي: (١) الوحدة والاكتفاء الذاتي النسبي للإنتاج الزراعي والتصنيعي على مستوى القرية. (٢) وجود دولة مستقلة وطفيلية منفصلة عن باقي المجتمع. واعتقد بأن هذا التركيب الاجتماعي المحافظ كان مسؤولاً عن الآف السنوات من الركود الاجتماعي والاقتصادي. وعندما لم يجد ماركس قوى داخلية تحرك هذه المجتمعات تاريخياً إلى الأمام، اعتقد بحاجتها إلى قوة خارجية واستعمار غربي ليزعزع الوضع الراهن ويبشر بالتكنولوجيا الحديثة ويخلق طبقات متصارعة. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 337) ومن الجدير بالذكر أن امبراطور الصين رفض في القرن السادس عشر إقامة علاقات تجارية مع بريطانيا مفسراً رفضه بقوله: "إننا لا نولي اهتماماً كبيراً بالأدوات الغربية المبتكرة، ولسنا بحاجة إلى المزيد من مصنوعات بلادكم" (زكريا, ٢٠٠٩, p. 72) لقد أغلق الصينيون باب التجارة الخارجية آنذاك مما يعني أنه في الوقت الذي بدأت فيه الليبرالية عالمياً، كانت الصين تتخذ من السياسات ما يمكن أن نطلق عليها سياسات الحماية.

وفي حين أكد كارل ماركس أنه عندما يغير مجتمع ما أساسه الاقتصادي فإن النظام السياسي الذي يرتكز إليه سيتغير حتماً (زكريا, ٢٠٠٩, p. 111) وذلك تبعاً للتغيرات الاجتماعية التي تتولد عن ذلك، نجد أن الصين بكل التغيرات الاقتصادية التي حدثت فيها بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية، لم تؤد إلى النتيجة الحتمية التي أكدها الماركسيون. لاسيما وأن الصين بدأت بالشيوعية وانتهت إلى الليبرالية الاقتصادية.

**التفسير الليبرالي للصعود الصيني:**

استخدمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة قوتهما العسكرية والاقتصادية لإنشاء هياكل اقتصاديات سوق ليبرالية، وأتاحت هذه الهياكل الاقتصادية والسياسية المتعاقبة فرصاً لنمو وتوسع اقتصادات أخرى، برغم أنها تعكس في الأصل مصالح الاقتصادات المسيطرة. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 122)

يؤكد الليبراليون أن الصين كانت تنتهج سياسة العزلة الاقتصادية والسياسية في عهد ماوتسي تونج، مترددة في قبول الأنماط الدولية والانخراط في الاقتصاد الدولي. ولكن الحق أن كلمة الاقتصاد المغلق هنا هي مبالغة في وصف حالة الصين آنذاك التي كان لديها تجارة خارجية بالدرجة التي تقبل كا ما يفيد الاقتصاد القومي و ترفض كل ما يمثل تهديداً للمنتج الصيني المحلي. (Breslin, 2013, p. 82)

لقد مثل تحول الصين من الاقتصاد الموجه تحت الشيوعية إلى الاقتصاد الليبرالي الحر عامل إرباك للباحثين في الاقتصاد ولاسيما الاقتصاد السياسي الدولي. ويقول البعض أن التحول إلى السوق الحر في الصين هو أحد أهم المحددات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها غيرت من صورة توزيع القوة في العالم. يقول هولمز Holmes أن مسألة التحول كانت تعنى أن هذه الاقتصاديات يمكن معرفتها والتنبؤ بها بسهولة، ولكن الحقيقة كانت عكس ذلك لأنه لم يستطع أحد أن يتنبأ بالعوامل السياسية والاجتماعية التي حركت هذه المجتمعات وأن ذلك التحول يعد سابقة تاريخية. أطلق جيلبين على هذه المجتمعات اسم **المجتمعات المتحولة**. (Gilpin, 2001, p. 333)

ويتمثل التفسير النيوليبرالي في أن أكبر مظاهر مشكلة التحول كان في "إنتاج سلع غير مرغوبة" من قبل المستهلكين في ظل الاقتصاد الموجه. يعني ذلك أن شركات الدولة كانت تنتج عدداً من البضائع التي لا يرغب بها المستهلكون والمعروف باقتصاد "التوجه بالبائع"، ومثّل التحول تغييراً في هذا الفكر إلى إنتاج السلع التي يرغب بها المستهلكون أي اقتصاد السوق أو "التوجه بالمشتري". وأكد جيلبين أن ذلك التحول قد تطلب وقتاً طويلاً في الدول الشيوعية السابقة، (Gilpin, 2001, p. 335) إلا أن الصين لم يتطلب منها الأمر ذلك الوقت فكان تحولها سريعاً مقارنة بغيرها من الدول.

لقد مثل العام ١٩٧٨ تأكيداً على دور العوامل الداخلية فيما يشكل علامة سياسية فارقة في الاقتصاد الصيني، (Zweig & Zhimin, 2007, p. 3) تمثلت في تحديثٍ وإصلاحٍ منحَ الصين دخولاً – بطيئاً – للاقتصاد السياسي الدولي، وذلك على النحو التالي: المرحلة الأولى: البداية وتمثلت في سياسة الباب المفتوح open–door ١٩٧٨–١٩٨٦، المرحلة الثانية: توفير الإمكانات ١٩٨٦–١٩٩٢، المرحلة الثالثة: الانفتاح المتسارع ١٩٩٢–١٩٩٩، المرحلة الرابعة: الانضمام إلى TWO في ١٩٩٩. (Nelson, 2001, p. 45) ( Breslin, 2013, pp. 83–87) المرحلة الخامسة: إنشاء التكتلات والمؤسسات الاقتصادية والتأثير بقوة في الاقتصاد السياسي الدولي.

ويختلف الباحثون الأمريكيون في تحليل السياسات الصينية فيقول البعض أن الصين تثبت عدم صحة الفكرة القائلة بأن الاصلاح الاقتصادي يؤدي إلى إصلاح سياسي وأن الرأسمالية تؤدي إلى الديمقراطية، فالصين هنا تعد استثناءً للقاعدة (زكريا, ٢٠٠٩, p. 110) وهذا من شأنه أن يدحض الكثير من الفكر الليبرالي.

لقد نجحت الصين في الجمع بين صورتين يراها الليبراليون متناقضتين: صورة النظام السياسي الأوتوقراطي وصورة النظام الاقتصادي الحر أو اقتصاد السوق، أضف إلى ذلك عدم وجود سابقة تاريخية يمكن البناء عليها. ومشكلة هذه المجتمعات المتحولة تكمن في عدم وجود سابقة تحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد صناعي من نوع آخر. (Gilpin, 2001, p. 334) لقد كان المتعارف عليه الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي الأمر الذي مثل صورة التحول سابقاً، أما التحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد صناعي من نوع آخر فقد مثل تحدياً للباحثين.

لاشك أن لاقتصاد السوق علاقة بالسياسة الخارجية. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 77) ولطالما ألحت الدول الغربية والولايات المتحدة على باقي دول العالم – لاسيما بعد انهيار الشيوعية – لاتباع الليبرالية الاقتصادية، ونجحت الصين محققة الصعود السلمي الذي تخشاه الدول الغربية. لماذا؟ لأن الصين تتبع النموذج الغربي الذي انتهى بسيطرة سياسية وعسكرية على معظم دول العالم. ولذلك تخشى الدول الغربية تكرار سياساتها من قِبل الصين الصاعدة ليبرالياً. أضف إلى ذلك القواعد العسكرية الصينية التي بدأت في الانتشار في العديد من المناطق الحيوية عالمياً الأمر الذي ينذر بصدق المخاوف الأوروبية والأمريكية.

يعد صعود الصين انتصاراً لليبرالية، على الرغم من عدم رضا القوى الغربية الليبرالية عن صعود الصين.

**تفسير نظرية الأنساق لصعود الصين:**

لقد ظهرت العديد من النظريات في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، هدفت جميعها إلى وصف علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية بين دول الشمال والجنوب. ومن ذلك النظرية البنيوية ونظرية التبعية ونظرية تحليل الأنساق العالمية على نحو ما سبق، وهي نظريات تشترك في فكرة أن الشمال والجنوب هما في علاقة بنيوية، حيث أن كلاً من المنطقتين هي جزء من بنية معينة تحدد أنماط العلاقات القائمة. (Brown & Ainley, 2005, p. 151)

فمن الملاحظ أن مركز النواة والتوزيع العالمي للأنشطة الاقتصادية كانا يتحولان باستمرارعلى مدى القرون الثلاثة الأخيرة، من البحر المتوسط إلى شمال الأطلسي ونحو المحيط الهادئ في عصرنا الحالي. ومع زيادة عدد الدول ومع تحول القوة إلى الدول الأقل نمواً، ظهرت قوى صناعية جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية قد

غيرت التقسيم العالمي للعمالة ومن ثم طبيعة الاقتصاد السياسي الدولي، وبالتالي حدث التغير في طبيعة زعامة الدول في النسق السياسي الدولي. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 115)

ومن المعلوم أن رأس المال والصناعة ينزعان إلى **التكتل** في دول النواة، ولكن ومن ناحية أخرى ومقابل هذا التأثير التكتلي، ثمة نزعة إلى حدوث تأثير **الانتشار**، أي أن تنتشر الثروة والصناعة من النواة إلى المحيط بسبب النزعة القوية لدى الصناعة للهجرة نحو العمالة والموارد الأرخص. وعلى المدى الطويل، يميل معدل النمو في النواة إلى التباطؤ مع تأثير الانتشار لصالح مراكز جديدة في المحيط. ومن ثم تبدأ النواة في فقدان ميزتها التنافسية لعدة أسباب منها: زيادة تكلفة اليد العاملة وانتشار الصناعة من النواة إلى المحيط عبر آليات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وفي عملية الانتشار هذه يتمتع المحيط بمزايا التخلف: وهي تكاليف عمالة أقل واتساع فرص الاستثمار، ونتيجة لذلك تحل قوى صناعية جديدة في المحيط السابق محل النواة القديمة بوصفها أقطاب نمو النظام الاقتصادي العالمي. (جيلبين, ٢٠٠٤, p. 124) وليس أدل على ذلك من أن المصانع التي تحتل المرتبة الأولى في العالم تقع كلها في الصين. (زكريا, ٢٠٠٩, p. 25)

من المعلوم وجود اختلاف بين المراكز النسبية للدول في النسق الدولي، خاصة في توزيع القوة الاقتصادية، والدولة المسيطرة اقتصادياً هي الدولة صاحبة أعلى GNP وهي تقدم الخير العام دولياً، مثل التجارة الحرة ونظم الاستثمار والنظام النقدي المستقر، ويقول البنيويون أن الدولة المسيطرة اقتصادياً تتصرف بعدوانية عندما تواجه تراجعاً نسبياً، من خلال نسخ – تقليد – أو تكرار السياسات التجارية والصناعية للدول المنافسة. (Hart & Prakash, 2003, p. 183)

لتفسيرالنتائج السياسية للتجارة يؤكد جيلبين على وجود عاملين: العامل الأول الذي تتأثر به النتائج السياسية للتجارة هو وجود أو غياب قوة ليبرالية مسيطرة يمكنها إقامة وإدارة نظام تجاري دولي. أما العامل الثاني فهومعدل النمو الاقتصادي في النظام، هل هو نمو سريع يؤدي إلى زيادة التجارة والترابط الاقتصادي أم العكس الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم العلاقات السياسية الدولية.(جيلبين, ٢٠٠٤, p. 82) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال دور التطور التكنولوجي الصيني المتسارع الذي يعجل من معدلات النمو الاقتصادي.

كانت النواة الشمالية بمثابة محرك نمو دول الجنوب طوال هذا التاريخ، فالاقتصاد العالمي ينشر الثروة بدلاً من أن يركزها. وفي حين يرى الليبراليون أن دمج اقتصاديات الأطراف الهامشية في الاقتصاد العالمي وتحديثها اللاحق هو عملية اقتصادية لا احتكاك فيها ، يرى الماركسيون عكس ذلك. (جيلبين, ٢٠٠٤, pp. 113,338)

وإذا كان البنيويون يصرون على أهمية التحليل التاريخي لفهم الصورة الحالية (Viotti & Kauppi, 2010, p. 186) فنجد أنه من المعلوم أن الصين كانت تعد من دول الهامش التي عانت لسنوات عديدة من الفقر والسياسات الاقتصادية الفاشلة التي أدت إلى مجاعات في الفترة التي اعتنقت فيها الصين الفكر الشيوعي.

يقول فريد زكريا أن الغرب كان يلعب دوراً صارماً مع الدول الأقل نمواً. فعلى سبيل المثال، وخلال الأزمة الآسيوية في ١٩٩٦، طالبت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بأن تتخذ الدول الآسيوية ثلاث خطوات تتمثل في؛ أن تدع المصارف الفاشلة تسقط، وأن تسيطر على إنفاقها، وأن تبقي معدلات الفائدة عالية، مع أن الغرب في أزمته الخاصة فعل العكس تماماً على الجبهات الثلاث جميعها.(زكريا, ٢٠٠٩, p. 19) هذا يؤكد الفكر البنيوي وفكر التبعية وفكرة والرشتين للأنساق من حيث حرص الدول الرأسمالية الغربية على إبقاء الدول النامية على ضعفها وعلى تبعيتها.

لقد تجاوزت الصين معظم النظريات لتكون حالة فريدة في الاقتصاد السياسي الدولي. فعندما نطبق فروض النظريات على الصين، نجدها تتميز بكل المواصفات التي تراها النظرية سلبية، فالصين دولة نامية كثيفة العمالة وتابعة اقتصادياً للدول الرأسمالية، ولكنها استطاعت – وفي فترة وجيزة نسبياً –أن تحقق نجاحاً نقلها من مصاف دول الهامش إلى مكانة أعلى متجاوزة نظيراتها من الدول. وذلك من خلال انتقال رأس المال والتكنولوجيا غلى الصين الأمر الذي حولها من مصاف دول الهامش إلى شبه هامش ومن ثم إلى دولة في قلب الاقتصاد السياسي الدولي.

**(٢)مقارنة بين الصعود الغربي والصعود الصيني:**

يقارن البعض بين الصعود الغربي والصعود الصيني، ويقسمون الباحثين إلى مجموعتين تتخذ إحداهما من النهضة الأوروبية نقطة الانطلاق، في حين ترى المجموعة الأخرى أن الصين كانت ومنذ ٥٠٠٠ عام مركزاً للاقتصاد العالمي (Wallerstein, 2013, p. 6) ويمكن تحديد معيار لحسم ذلك الجدل، يتمثل ذلك المعيار في **التطور التكنولوجي**. ففي الوقت الذي صعد فيه الغرب كان التطور التكنولوجي بمثابة العامل المحفز للانطلاق في حين كانت الصين امبراطورية كبرى تتجنب إدخال التكنولوجيا المعاصرة في أساليب الزراعة والإنتاج – مثل الغزل والنسيج – الذي لم يتطلب العمالة الماهرة، الأمر الذي عطل التطور الصيني لقرون. أضف إلى ذلك أن الرحلات الاستكشافية التي بدأتها الصين في القرن الخامس عشر قد سبقت أوروبا بحوالى ثمانين عاماً، ولكن التكلفة الباهظة لهذه الرحلات بالإضافة إلى ضرورة حماية الحدود البرية من الهجمات المتكررة أدت إلى إيقاف هذه الرحلات وبالتالي التأخر عن الركب الأوروبي لقرون عديدة. ولكن الصين نجحت مؤخراً في التحول، واللحاق بالركب التكنولوجي المتطور. وعلى الرغم من وجود مشكلات اجتماعية داخل

الصين من جراء هذا التحول، إلا أنها استطاعت ضغط المائتي عام التي استغرقها الغرب في التحول إلى ثلاثين عاماً فقط. (زكريا, ٢٠٠٩, pp. 61–80) تكمن الإجابة إذا في التطور التكنولوجي.

ما فعلته الصين هو الجمع بين نظام ليبرالي دولي للصادرات ونظام حماية داخلي للتجارة. هذه الازدواجية في اتباع السياسات الاقتصادية شكلت السياسة الصينية الرسمية منذ ١٩٩٥. (Breslin, 2013, p. 87) وتختلف هذه السياسة المزدوجة عن السياسات الغربية التي كانت تعتمد التجارة الحرة والأسواق المفتوحة حتى إذا ما واجهت إغراقاً أو ضرراً اقتصادياً عمدت إلى تعديل سياساتها لتتبع الحماية الاقتصادية وهكذا.

**(٣) آليات صعود الصين:**

وصل Deng Xiaoping إلى السلطة في عام ١٩٧٨، وأحدث التغير الأكبر في الصين بتحويل اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وعليه أصبحت الصين تقوم بالتالي؛ الهيمنة الكاملة على تصنيع المنتجات قليلة التكلفة وسياسات انفتاح اقتصادي بل هي أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً. أضف إلى ذلك أن الصين هي أكبر دولة تملك أموالاً في العالم باحتياطات من العملة الأجنبية، ( Krugman et al., 2012, pp. 8,266) ومن الجدير بالذكر أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية WTO في ٢٠٠١ قد عجل من النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين. (Breslin, 2013, p. 22) والصين مثال التخطيط المركزي الناجح والنمو القوي من ناحية، والتقليص التدريجي لهذه المركزية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من كل أخطائها، تحافظ الصين على عنصري البراجماتية والكفاءة. وعلى عكس سياسات إجماع واشنطن، لا تعمد الصين إلى سياسة العلاج بالصدمة بل إلى التصاعد التدريجي، بمعنى عدم إغلاق المشاريع الفاشلة وعدم إنهاء القروض السيئة وعدم الإسراع في الخصخصة. لقد تبنت الصين سياسات تنمية هذه المفاصل الخاسرة وحولتها مع الوقت إلى جزء ناجح في الاقتصاد المحلي. باختصار، تأنت الصين في الوقت لحل مشاكلها بشكل تدريجي ومثلت نموذجاً ناجحاً بل ضاعفت من حجم اقتصادها بصورة أربكت محللي الاقتصاد والسياسة على حد سواء.(زكريا, ٢٠٠٩, pp. 101,108)

وتتمثل السبل الجوهرية للوصول إلى مرتبة القوى العظمى من وجهة نظر الصين في: التماسك القومي والنجاح الاقتصادي والتكنولوجي والاستقرار السياسي والقوة العسكرية، والإبداع الثقافي والجاذبية فيما يمكن أن نطلق على الأخيرة: القوة الناعمة. (زكريا, ٢٠٠٩, p. 116) أضف إلى ذلك أن الصين من أكبر الدول التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (Krugman et al., 2012, p. 181)

وللصين مع الولايات المتحدة علاقات تجارية قوية، تمر بمراحل ازدهار يعقبها توتر ( Breslin, 2013, p. 93) حتى أن البعض يؤكد أن صورة العلاقة بين الولايات المتحدة والصين قد تشي بانهيار العولمة.(زكريا,

٢٠٠٩, p. 14) على الرغم من أن الصين هي أكثر دولة في العالم استفادت من العولمة. (Krugman et al., 2012, p. 287) ولكن النموذج الذي تقدمه الصين للعالم يمثل تهديداً للقيم الأمريكية والأيديولوجية الليبرالية من وجهة نظر البعض. (Hardy, 2022, p. ix) على الرغم من أن الصين لم تصعد سوى بالقيم الليبرالية والتجارة الحرة التي فرضتها القيم الأمريكية. والعلاقات التجارية بين الدولتين تفسر الكثير، فعلى سبيل المثال نجد أن الولايات المتحدة تعتمد على شراء الصين لسندات الخزانة الأمريكية (Balaam & Dillman, 2014, p. 220) الأمر الذي يفسر مدى الارتباط بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسات الصينية في مجالي الاقتصاد والعلاقات الدولية تؤكد وبصورة لا تدع مجالاً للشك أن الصعود الصيني سلمي ولا يستهدف السيطرة على الاقتصاد العالمي ولا السياسة العالمية، (Wenli, 2001, p. 46) وبين شك الولايات المتحدة وتشكيك الصين فإن استقراء واقع السياسات الصينية قد يُنبئ بصدق أحد الفريقين المتنافسين. وعلى حد تعبير جيدنز في كتابه الشهير علم الاجتماع: "ليس بوسع أحد أن يتنبأ بأشكال النظام الاقتصادي والسياسي أوالثقافي التي قد تبرز في المستقبل". (جيدنز, ٢٠٠٥, p. 479)

حتى الثمانينيات، لم تكن الصين تمتلك سياسة خارجية حقيقية من وجهة نظر البعض، بل كانت استراتيجية النمو هي السياسة الأساسية. وكانت الصين ترى أن العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة هي مفتاح التطور بسبب **السوق** الأمريكية الضخمة و**التكنولوجيا** الأمريكية المتطورة وهذا من ناحية الاقتصاد. أما من ناحية السياسة فقد كانت الصين تمتنع عن استخدام حق الفيتو ضد أية مشاريع قوانين أمريكية في مجلس الأمن فيما يمكن أن نطلق عليه سياسة **عدم التدخل** وعدم المواجهة. وباستثناء كل ما له علاقة بتايوان، تميل الصين إلى عدم المواجهة مع حكومات الدول الأخرى. (زكريا, ٢٠٠٩, p. 113)

### (٤) الصين والمؤسسات الاقتصادية الدولية:

يقدم الوضع الحالي لمؤسسات بريتون وودز شأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثالاً جيداً. إذ طالما كان يُنظر إلى هاتين المؤسستين على أنهما آداتا النفوذ الأمريكي عالمياً. أما الآن، فإن الاقتصاديات المعاصرة مثل روسيا والهند وكوريا والبرازيل ولا سيما الصين لا تحتاج إلى صندوق النقد الدولي فقط بل إنها في موقع منافس له. فمن الجدير بالذكر أن مصرف تمويل التنمية الصيني يقدم بديلاً لإقراض البنك الدولي. (زكريا, ٢٠٠٩, p. 19)

وفيما عدا القليل من المنظمات الدولية، نجد أن الصين منضمة إلى كل المنظمات الدولية العالمية تقريباً، وهي في علاقات متينة مع كل من أفريقيا والدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي جعل الصين بمثابة

الشريك الذي لا غنى عنه لمعظم دول العالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اضطلعت الصين بالعديد من المبادرات الاقتصادية والمؤسسات المالية وذلك على النحو التالي: (Hardy, 2022, pp. 95-98)

- منطقة التجارة الحرة للهادي الآسيوي Free Trade Area of the Asia-Pacific FTAAP .
- الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة Regional Comprehensive Economic Partnership RECP في ٢٠١٢.
- مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative BRI والذي أعلن في ٢٠١٣.
- البنك الآسيوى للاستثمار في البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank AIIB في ٢٠١٦.
- منظمة شانغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization ٢٠٠١.
- تجمع البريكس BRICS ومنه انبثق بنك التنمية الجديد National Development Bank NDB.
- منتدى الآسيان ASEAN ونشأ في ١٩٩٩.

وبذلك يؤكد البعض رأي نابليون بونابرت عن الصين، فالعالم – لاسيما الغربي – يثيره القلق من صحوة الصين ومؤسساتها. وعلى الرغم من التحاق الصين بقوة الأمم المتحدة في الحرب الكورية في خمسينيات القرن العشرين، وأنها قوة نووية منذ ستينيات ذات القرن، وأنها كذلك عضو دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة منذ ١٩٧١، بل وكونها فاعل دولي أساسي في فترة الحرب الباردة إلا أن انخراط الصين في الاقتصاد السياسي الدولي بهذه الصورة الكثيفة له أكبر الأثر على صورة الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية. (Breslin, 2013, p. 1)

ويمثل الدور الذي لعبته الصين في الأزمة المالية العالمية (Kelton, 2012, p. 356) صورة من الصور التي تظهر مدى قوة العملة الصينية أمام الدولار الأمريكي. ففي بدايات القرن الحادي والعشرين، أدت سياسات الصين النقدية إلى ارتفاع قيمة عملتها مقابل الدولار الأمر الذي كان يعني تحقيق فائض دولار لدى الصين. وكانت فائدة ذلك أن عززت الصين الاقتصاد العالمي إبان الأزمة المالية ٢٠٠٧ -٢٠٠٩، ونتيجة لذلك وصف بعض الاقتصاديين تلك الفترة بأنها "نظام بريتون وودز الجديد". (Krugman et al., 2012, p. 546) (Zhang, 2021, p. 3) ودليل ذلك وجود الرغبة الصينية في لعب دور أكبر في مفاوضات قوانين البنية المالية والنقدية العالمية. (Balaam & Dillman, 2014, p. 174) وهو الأمر الذي يؤكد المخاوف الأمريكية لا سيما العبارة التي كتبها Ikenberry: أينما تذهب الصين، يذهب النسق الدولي.

## خاتمة:

تناول البحث الذي بين أيدينا نظرية الاقتصاد السياسي الدولي، وهي نظرية تهدف إلى تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على السياسة الدولية وكذا تأثير السياسة الدولية على السياسات الاقتصادية العالمية. ويُعلي فريق من الباحثين من شأن السياسات الاقتصادية الداخلية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، في حين يؤكد آخرون على أن السياسات العالمية لها اليد الطولى وأنها المؤثر في القرارات الاقتصادية والسياسية الداخلية. ولفض الاشتباك بين تلك الاتجاهات المتضاربة، نجد مجموعة متنوعة من النظريات التي تحلل تأثير كل مستوى على الآخر.

كما تناول البحث محاولةً لوضع افتراضات أساسية لنظرية الاقتصاد السياسي الدولي وأهم المرتكزات النظرية التي يتم بها تحليل علاقة الاقتصاد العالمي بالسياسة العالمية، وذلك في سبيل تحليل صعود وانحدار القوى الكبرى لاسيما القوى التقليدية في الاقتصاد السياسي الدولي وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم تناول البحث صعود الصين من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي وعوامل وآليات هذا التفوق الاقتصادي الذي يؤدي – وفق النظرية – إلى تفوق سياسي، وربما عسكري، وكل ذلك يفسر القلق الغربي من صعود الصين.

## References:


1. Balaam, D. N., & Dillman, B. (2014). Introduction to International Political Economy (Sixth Edition ed.). Pearson.

2. Breslin, S. (2013). China and the Global Political Economy (Second Edition ed.). Palgrave Macmillan.

3. Brown, C. (2006). International Relations and Industirial Society. In C. Brown (Ed.), International Relations and Political Thought (pp. 457-469). Cambridge University Press.

4. Brown, C., & Ainley, K. (2005). Understanding International Relations. Palgrave Macmillan

5. Conley, T. (2007). International Political Economy. In M. Griffiths (Ed.), International Relations Theory for the Twenty-First Century (First Edition ed.). Routledge.

6. Cox, M., & Campanaro, R. (2016). Introduction to International Relations. London School of Economic and Political Science LSE.

7. Daly, G. (2006). The Political Economy of (Im)Possibility. In M. d. Goede (Ed.), International Political Economy and Poststructural Politics. Palgrave Macmillan.

8. Dickins, A. (2006). The Evolution of International Political Economy. International Affairs, 82(3).

9. Eichengreen, B. (2003). The Political Economy of the Smoot-Hawley Tariff. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), Internationa Polirical Economy (Fourth Edition ed., pp. 37-41). Routledge.

10. Fieldhouse, D. (2003). “A New Imperial System”? The Role of the Multinational Corporations Reconsidered. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth. Routledge.

11. Frieden, J. A. (2003). International Political Economy (J. A. Frieden & D. A. Lake, Eds. Fourth Edition ed.). Routledge.

12. Gabriel, T. (2020). Immanuel Wallerstien's World Systems Theory. Institute of Internatinal Relations, 6001.

13. Gilpin, R. (2001). Global Political Economy: Understanding the International Political Order. Princeton University Press.

14. Goede, M. d. (2006). International Political Economy and the Promises of Poststructuralism. In M. d. Goede (Ed.), International Political Economy and Poststructural Politics. Palgrave Macmillan.

15. Gourevitch, P. A. (2003). International Trade, Domestic Coalition and liberty: Comparative Responses to the Crisis of 1873-1896. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), International political Economy (Fourth Edition ed., pp. 90-126). Routledge.

16. Green, E. D. (2018). Structuralism [article ]. www.oxfordhandbooks.com

17. Hardy, A. T. (2022). America’s Two Cold Wars From Hegemony to Decline? (First Edition ed.). Palgrave Macmillan

18. Hart, J. A., & Prakash, A. (2003). Strategic Trade and Investment Policies: Implications for the Study of International Political Economy. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth (Fourth Edition ed.). Routledge.

19. [Record #12 is using a reference type undefined in this output style.]

20. Jackson, R., & Sorensen, G. (2013). Introduction to International Relations: Theories and Approaches (Fifth Edition ed.). Oxford University Press.

21. Jackson, R., & Sørensen, G. (2013). Introduction to International Relations Theories and Approaches (Fifth Edition ed.). Oxford University Press.

22. Kelton, M. (2012). Global Trade. In R. Devetak (Ed.), An Introduction to International Relations (Second Edition ed.). Cambridge University Press.

23. Kindleberger, C. P. (2003). The Rise of Free Trade in Western Europe. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), International Political Economy (Fourth Edition ed., pp. 73-87). Routledge.

24. Krasner, S. D. (2003). State Power and the Structure of International Trade. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), International Political Economy (Fourth Edition ed., pp. 19-36). Routledge.

25. Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2012). international Economics Theory and Policy (ninth Edition ed.). Pearson.

26. Kuznets, S. (1973). Modern Economic Growth: Findings and Reflections. The American Economic Review, 63(3), 247-258. http://www.jstor.org/stable/1914358

27. Lake, D. A. (2003). British and American Hegemony Compared: Lessons for the Current Era of Decline. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth (Fourth Edition ed.). Routledge.

28. Murphy, C. N., & Nelson, D. R. (2001). International Political Economy: a Tale of Two Heterodoxies. British Journal of Politics and International Relations, 3(3), 393-412.

29. Nelson, C. N. M. D. R. (2001). International Political Economy: a Tale of two Heterodoxies. British Journal of Politics and International Relations, 3(3), 393-412. (Political Studies Association)

30. Neufeld, M. A. (1995). The Restructuring of International Relations Theory. Cambridge University Press.

31. North, D. C. (2003). Institutions and Economic Growth. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), Internationa Political Economy (Fourth Edition ed., pp. 47-55). Routledge.

32. Palan, R. (2000). New Trends in Global Political Economy. In R. Palan (Ed.), Global political Economy; Contemporary Theories

33. (First Edition ed., pp. 305). Routledge.

34. Peterson, V. S. (2006). Getting Real: The Necessity of Critical Poststructuralism in Global Political Economy. In M. d. Goede (Ed.), International Political Economy and Poststructural Politics. Palgrave Macmillan.

35. Ravenhill, J. (2008). International Political Economy. In C. Reus-Smit & D. Snidal (Eds.), The Oxford Handbook of International Relations. Oxford University Press.

36. Steans, J. (2010). An Introduction to International relations Theories: Perdpectives and Themes (J. Steans, Ed. Third Edition ed.) [Book]. Pearson.

37. Strange, S. (2003). States, Firms and Diplomacy. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), International Political Economy (Foutrh Edition ed., pp. 60-62). Routledge.

38. Strange, S. (2010). What about International Relations? In S. Strange (Ed.), Paths to International Political Economy (Second Edition ed.). Routledge.

39. Tarzi, S. M. (2003). Third World Governments and Multinational Corporations: Dynamics of Host's Bargaining Power. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), Internarional Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth. Routledge.

40. Viotti, P. R., & Kauppi, M. V. (2010). International Relations Theory (Fourth Edition ed.). Longman.

41. Wallerstein, I. (2013). World-systems analysis. Sociopedia.isa. https://doi.org/10.1177/2056846013114

42. Wenli, Z. (2001). International Political Economy from a Chinese Angle. Journal of Contemporary China 10(26), 45-54. (International Political Economy )

43. Williams, M. (2012). Global Economic Institutions. In R. Devetak (Ed.), An Introduction to International Relations (Second Edition ed.). Cambridge University Press.

44. Zhang, F. (2021). Rising Illusion and Illusion of Rising: Mapping Global Financial Governance and Relocating China. International Studies Review, 23, 30.

45. Zweig, D., & Zhimin, C. (2007). International Political Economy and Explanations of China's Globalization. In D. Zweig & C. Zhimin (Eds.), China's Reforms and International Political Economy (First ed.). Routledge.

46. جيدنز, أ. (٢٠٠٥). علم الاجتماع) ف. الصياغ ;.Trans, الطبعة الرابعة .(.ed المنظمة العربية للترجمة .

47. جيلبين, ر. (٢٠٠٤). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث .

48. جيلبين, ر. (٢٠٠٩). الحرب والتغيير في السياسية العالمية) ع. س. الأيوبي .(.Trans, دار الكتاب العربي .

49. خليل, م. (٢٠٢٠). مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية, ٥(٩), ٧٣-١٦٢ https://doi.org/10.21608/esalexu.2020.110720 .

50. خليل, م. (٢٠٢٢). نظريات العلاقات الدولية) الطبعة الأولى .(.ed دار فاروس العلمية .

51. زكريا, ف. (٢٠٠٩). عالم ما بعد أمريكا) ب. شيحا .(.Trans, الدار العربية للعلوم ناشرون .

52. كلارك, ج. (٢٠٠٩). الاقتصاد العالمي) أ. الأيوبي .(.Trans, الدار العربية للعلوم ناشرون .

53. وولرستين, إ. (٢٠١٥). تحليل النظم الدولية) أ. ع. حمدان .(.Trans, الدار العربية للعلوم ناشرون .